

السلام في ليبيا فوائده



السلام في ليبيا:
فوائد للبلدان المجاورة والعالم



ازدهار البلدان كرامة الإنسان





ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان



رؤيتنا

طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

رسالتنا

بشَقف وعزم وعَمَل: نبتكر، ننتج المعرفة، نقدّم المشورة،
نبني التوافق، نواكب المنطقة العربية على مسار خطة عام 2030.
يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلّ إنسان.

السلام في ليبيا: فوائد للبلدان المجاورة والعالم



الأمم المتحدة
بيروت

© 2021 الأمم المتحدة
حقوق الطبع محفوظة

تقتضي إعادة طبع أو تصوير مقتطفات من هذه المطبوعة الإشارة الكاملة إلى المصدر.

توجه جميع الطلبات المتعلقة بالحقوق والأذون إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، البريد الإلكتروني: publications-escwa@un.org.

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه المطبوعة هي للمؤلفين، ولا تمثل بالضرورة الأمم المتحدة أو موظفيها أو الدول الأعضاء فيها، ولا ترتب أي مسؤولية عليها.

ليس في التسميات المستخدمة في هذه المطبوعة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

الهدف من الروابط الإلكترونية الواردة في هذه المطبوعة تسهيل وصول القارئ إلى المعلومات وهي صحيحة في وقت استخدامها. ولا تتحمل الأمم المتحدة أي مسؤولية عن دقة هذه المعلومات مع مرور الوقت أو عن مضمون أي من المواقع الإلكترونية الخارجية المشار إليها.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن.

لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

المقصود بالدولار دولار الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يُذكر غير ذلك.

تتألف رموز ووثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية، والمقصود بذكر أي من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح،

صندوق بريد: 8575-11، بيروت، لبنان.

الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org.

مرجع الصورة:

©iStock.com/aghezzi

©iStock.com/Allan Watson

©iStock.com/chrispecoraro

©iStock.com/giamplume

©iStock.com/Taha Sayeh

المحتويات

9	شكر وتقدير
9	المختصرات
11	1. المقدمة والأهداف
15	2. ليبيا والتعاون الاقتصادي الإقليمي
15	ألف. أداء الروابط الاقتصادية الخارجية لليبيا
23	باء. أهمية ليبيا لاقتصادات مصر والسودان وتونس خلال فترة ما قبل النزاع
27	3. السلام في ليبيا وجدول أعمال التعاون الإقليمي: المنهجية
27	ألف. المنهجية
29	باء. السيناريوهات
31	4. السلام في ليبيا وجدول أعمال التعاون الإقليمي: النتائج
31	ألف. أثر السلام على النمو
32	باء. أثر السلام على العمل
33	جيم. أثر السلام على الاستثمار
34	دال. أثر السلام القطاعي
41	5. الاستنتاجات وخيارات السياسات
41	ألف. التبادلات الخارجية الليبية والتعاون الإقليمي
41	باء. آثار النزاع على التعاون الإقليمي
41	جيم. آثار السلام على التعاون الإقليمي
43	المراجع
44	الأبعاد القطاعية والإقليمية لنموذج محاكاة التجارة العربية
46	قائمة منشورات مشروع ليبيا

قائمة الجداول

36	الجدول 9. القيمة المضافة حسب القطاع في السودان (التباين مقابل السيناريو المرجعي بالنسبة المئوية)	31	الجدول 1. مستويات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (التباين مقابل السيناريو المرجعي بالنسبة المئوية)
37	الجدول 10. القيمة المضافة حسب القطاع في الجزائر (التباين مقابل السيناريو المرجعي بالنسبة المئوية)	32	الجدول 2. معدل البطالة (الفارق المطلق مقابل السيناريو المرجعي)
38	الجدول 11. صادرات تونس إلى ليبيا (التباين مقابل السيناريو المرجعي بالنسبة المئوية)	33	الجدول 3. إجمالي الاستثمار (التباين مقابل السيناريو المرجعي بالنسبة المئوية)
38	الجدول 12. صادرات مصر إلى ليبيا (التباين مقابل السيناريو المرجعي بالنسبة المئوية)	33	الجدول 4. الصادرات إلى ليبيا (التباين مقابل السيناريو المرجعي)
39	الجدول 13. صادرات السودان إلى ليبيا (التباين مقابل السيناريو المرجعي بالنسبة المئوية)	34	الجدول 5. إجمالي الصادرات (التباين مقابل السيناريو المرجعي بالنسبة المئوية)
39	الجدول 14. صادرات الجزائر إلى ليبيا (التباين مقابل السيناريو المرجعي بالنسبة المئوية)	34	الجدول 6. إجمالي الواردات (التباين مقابل السيناريو المرجعي بالنسبة المئوية)
		35	الجدول 7. القيمة المضافة حسب القطاع في مصر (التباين مقابل السيناريو المرجعي بالنسبة المئوية)
		36	الجدول 8. القيمة المضافة حسب القطاع في تونس (التباين مقابل السيناريو المرجعي بالنسبة المئوية)

قائمة الأشكال

الشكل 1. تطور صادرات السلع الليبية، بما فيها النفط، (بمليارات الدولارات) 2010-2000	15	الشكل 16. مصدر الواردات الليبية من بلدان معينة خلال الفترة 2019-2011 (النسبة المئوية من إجمالي الواردات)	20
الشكل 2. تطور واردات ليبيا من السلع، بما فيها النفط، (بمليارات الدولارات) 2010-2000	15	الشكل 17. وجهة الصادرات الليبية إلى بلدان معينة خلال الفترة 2019-2011 (النسبة المئوية من إجمالي الصادرات)	21
الشكل 3. الاتجاهات في مجموع الصادرات وصادرات النفط، (بمليارات الدولارات) 2010-2000	16	الشكل 18. اتجاهات التجارة الليبية مع تركيا خلال الأزمة (بمليارات الدولارات) 2018-2011	21
الشكل 4. التركيبة القطاعية لواردات ليبيا، 2010-2000	16	الشكل 19. تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة والخارجة والأرصدة الداخلة، 2019-2000	21
الشكل 5. توزيع الصادرات الليبية بحسب الوجهات الرئيسية، (النسبة المئوية من إجمالي الصادرات) 2010-2000	16	الشكل 20. الاستثمار الأجنبي المباشر التأسيسي في الخارج، CAPEX، 2016-2003 (بملايين الدولارات)	22
الشكل 6. توزيع واردات ليبيا حسب مصادرها الرئيسية، (النسبة المئوية من إجمالي الواردات) 2010-2000	17	الشكل 21. تكوين الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا حسب بلد المنشأ، 2016-2003	22
الشكل 7. وجهة الصادرات الليبية إلى بلدان معينة خلال الفترة 2010-2000 (النسبة المئوية من إجمالي الصادرات)	17	الشكل 22. ليبيا: تدفقات التحويلات المالية الخارجية، (بملايين الدولارات) 2018-2011	23
الشكل 8. مصدر الواردات الليبية من بلدان معينة خلال الفترة (النسبة المئوية من إجمالي الواردات) 2010-2000	17	الشكل 23. التحويلات المالية المرسلة من ليبيا حسب بلد المقصد في معظم أنحاء المنطقة العربية، 2017-2010 (بملايين الدولارات)	23
الشكل 9. اتجاهات التجارة الليبية مع تركيا خلال الفترة (بمليارات الدولارات) 2010-2001	18	الشكل 24. مساهمة الصادرات إلى ليبيا من إجمالي صادرات السلع التونسية، 2010-2000	24
الشكل 10. تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة والخارجة والأرصدة الداخلة، 2010-2000 (بملايين الدولارات)	18	الشكل 25. مساهمة الصادرات إلى ليبيا من إجمالي صادرات السلع المصرية، 2010-2000	24
الشكل 11. ليبيا: تدفقات التحويلات المالية الخارجية، (بمليارات الدولارات) 2010-2000	19	الشكل 26. نسب الصادرات إلى ليبيا مقابل إجمالي الصادرات 2019-2010: حالي تونس ومصر	25
الشكل 12. تطور صادرات السلع الليبية، بما فيها النفط، (بمليارات الدولارات) 2019-2011	19	الشكل 27. اتجاهات تدفقات التحويلات المالية الواردة من ليبيا إلى إجمالي التدفقات 2017-2010	25
الشكل 13. تطور واردات ليبيا من السلع، بما فيها النفط، (مليار دولار) 2019-2011	19	الشكل 28. تطور الناتج المحلي الإجمالي لليبيا في حال استمرار الأزمة	29
الشكل 14. توزيع الصادرات الليبية حسب الوجهات الرئيسية، (النسبة المئوية من إجمالي الصادرات) 2019-2011	19	الشكل 29. مسار انتعاش الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا	29
الشكل 15. توزيع واردات ليبيا حسب مصادرها الرئيسية، (النسبة المئوية من إجمالي الواردات) 2019-2011	20	الشكل 30. تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في البلدان المجاورة لليبيا	32

الرسائل الرئيسية



سيساهم السلام في ليبيا في تعزيز التعاون الإقليمي، وسيضمن تحقيق مكاسب كبيرة في



النمو العمل الاستثمار للبلدان المجاورة، وهي



تونس



السودان



مصر



الجزائر



سيبلغ إجمالي المكاسب التي حققتها المنطقة من السلام في ليبيا 161.9 مليار دولار خلال الفترة بين 2021 و2025. يمكن لعملية السلام في ليبيا أن تحقق مكاسب بقيمة 99.7 مليار دولار لمصر، و29.8 مليار دولار للجزائر، و22.7 مليار دولار للسودان، و9.7 مليار دولار لتونس.

\$161.9

مليار

إجمالي المكاسب

خلال الفترة بين 2021 و2025

ستولّد إعادة إعمار ليبيا العديد من فرص العمل التي يمكن أن تعود بالنفع على العمال في المنطقة.



وسيشهد السودان تراجعاً كبيراً في نسبة البطالة، تقدّر بـ 13.93 في المائة خلال الفترة بين 2021 و2025.



13.93%



السودان

تراجعاً كبيراً في نسبة البطالة
خلال الفترة بين 2021 و2025



كما ستخفض البطالة بنسبة 8.84 في المائة في مصر، و6.07 في المائة في تونس، و2.18 في المائة في الجزائر.



8.84%

مصر



6.07%

تونس



بمجرد إرساء السلام في ليبيا، سيزداد الاستثمار في مختلف البلدان العربية. ستكون نسبة هذه الزيادة 5.98 في المائة في مصر، و5.49 في المائة في تونس، و2.01 في المائة في الجزائر خلال الفترة بين 2021 و2025.



2.18%

الجزائر



شكر وتقدير

التحديات الهيكلية التي تواجه صياغة عقد اجتماعي جديد وإضفاء الطابع المؤسسي على الدولة والنهوض بإطار للتنمية المستدامة في البلاد.

سيركز هذا التقرير على نتائج إنهاء النزاع وتحقيق السلام في ليبيا على التعاون الإقليمي، ولا سيما على التجارة مع تونس ومصر والسودان. يقدم هذا التقرير تقييماً كمياً للآثار الاقتصادية للسلام في ليبيا على التعاون الإقليمي. ستزداد أهمية هذا العمل حين تثمر المفاوضات بين الأطراف الليبية، بقيادة الأمم المتحدة. ستمثل نهاية هذا النزاع بداية إعادة الإعمار في ليبيا. كما أنها ستعطي زخماً جديداً للتعاون الإقليمي بين بلدان المنطقة.

أعدت هذه الدراسة أمانة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، استناداً إلى دراسة أعدها للإسكوا الدكتور حكيم بن حمودة، وزير الاقتصاد والمالية السابق في تونس والشريك الإداري لمجموعة استراتيجية الاستشارية. تم إعداد الدراسة في إطار مشروع الحوار الاجتماعي الاقتصادي الليبي (ليبيا SED) الذي تم تمويله من قبل الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية في ألمانيا (BMZ) والذي نفذته الإسكوا والوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ. يهدف هذا المشروع إلى توفير منصة متعددة المستويات للمواطنين الليبيين على المستويين الوطني ودون الوطني للتعاون والمناقشة حول رؤيتهم الاجتماعية والاقتصادية المنشودة لليبيا وخيارات السياسات المتعلقة بها والمفاضلات التي عليهم اعتمادها. كما تتناول المنصة

المختصرات

الاتحاد الأوروبي	EU	منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية	AfCFTA
الاستثمار الأجنبي المباشر	FDI	اتحاد المغرب العربي	AMU
اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية	NAFTA	رابطة أمم جنوب شرق آسيا	ASEAN
منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	PAFTA	النفقات الرأسمالية	CAPEX
مصفوفة الحسابات الاجتماعية	SAM	السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي	COMESA



1

1. المقدمة والأهداف

بقيامها بدراسات وبحوث هامة لإظهار تأثيرها على بلدان المنطقة وعلى التعاون الإقليمي. كما قامت بنشاطات مناصرة هامة مع الحكومات والجهات الفاعلة السياسية والاجتماعية والمجتمع المدني في المنطقة لزيادة الوعي بالآثار المدمرة لهذه النزاعات والحاجة الماسة إلى استعادة السلام والتنمية.

ليست هذه الدراسة إلا جزءاً من مشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي (ليبيا SED) الذي تنفذه الإسكوا. يهدف هذا المشروع إلى توفير منصة متعددة الطبقات للمواطنين الليبيين على المستويين الوطني ودون الوطني للتداول والمناقشة حول رؤيتهم الاجتماعية والاقتصادية المنشودة لليبي، وخيارات السياسات المتعلقة بها، والمفاضلات التي عليهم اعتمادها. كما تتناول المنصة التحديات الهيكلية التي تواجه صياغة عقد اجتماعي جديد وإضفاء الطابع المؤسسي على الدولة والنهوض بإطار للتنمية المستدامة في البلاد. في هذا الصدد، من أجل رفد المشاركين في الحوار الاجتماعي والاقتصادي في ليبيا عند مناقشتهم لعملية الإنعاش والأطر الاجتماعية والاقتصادية البديلة المطلوبة للتنمية المستدامة في ليبيا، شرعت الإسكوا في دراستين: تسعى إحداها إلى دراسة التكلفة الاقتصادية للنزاع (الإسكوا، 2020)، وتقيس الأخرى تأثير السلام في ليبيا على التعاون الإقليمي، وهذا هو موضوع هذه الدراسة.

وفقاً للإسكوا (2020) سببت الحرب خسائر جسيمة في الإمكانيات الاقتصادية الليبية، والتي قدرناها بـ 783 مليار دينار ليبي (580 مليار دولار)¹ في الفترة الممتدة من عام 2011 إلى يومنا هذا. وستتفاقم هذه الخسائر في حال استمر النزاع إلى ما بعد عام 2020، وقد تصل إلى 628.2 مليار دينار ليبي (465 مليار دولار) بين عامي 2021 و2025. وقد تصل تكلفة النزاع على الاقتصاد الليبي إلى ما مجموعه 1,411.6 مليار دينار ليبي (1,046 مليار دولار) بين عامي 2011 و2025.²

لا تقتصر خسائر الاقتصاد الليبي على الناتج المحلي الإجمالي، بل امتدت لتؤثر على جميع أحجام الاقتصاد الكلي الأخرى.

شكل اندلاع الصراعات المدمرة في العالم العربي، في أعقاب الربيع العربي، مصدر قلق كبير لجميع الجهات الفاعلة السياسية والمنظمات الدولية في المنطقة. تسببت هذه النزاعات بذعر وخوف كبيرين. فقد أدت في البداية إلى اضطراب سياسي خطير، وثانياً، إلى ظهور عنف متفكّ خارج العنف المشروع الذي تقوده الدولة. تميزت هذه الفترة بتطور الجماعات المسلحة والإرهاب الذين شكّلوا مصدراً كبيراً لعدم الاستقرار وهشاشة مؤسسات الدولة في العديد من الدول العربية.

كان لهذا الاضطراب أثر اقتصادي مباشر، مع بداية الأزمات الاقتصادية الحادة في البلدان التي تشهد نزاعات. كان لتدمير الإمكانيات الاقتصادية، وتوقف الاستثمار، ورحيل القوى العاملة المهاجرة أثر سلبي على الناتج المحلي الإجمالي لمعظم البلدان. وصاحب انخفاض الناتج المحلي الإجمالي تقلص في أحجام الاقتصاد الكلي، مثل الإيرادات الحكومية والاستثمارات العامة والتجارة الخارجية.

ولم تقتصر آثار الصراع على جوانب الاقتصاد الكلي فحسب، بل أثرت أيضاً على قطاعات اقتصادية رئيسية مثل الزراعة والصناعة والهيكل الأساسية، وغيرها. سيكون لتدمير هذه القطاعات أثر كبير على إعادة البناء الاقتصادي بعد انتهاء النزاع.

كان للصراعات، إلى جانب عواقبها على صعيد الاقتصاد الكلي والقطاعي، آثار مدمرة على التعاون الإقليمي في المنطقة العربية. وبالتالي، تأثرت التدفقات التجارية والاستثمارات في المنطقة والتحويلات المالية بسبب الحروب وأدت إلى تراجع التعاون الإقليمي بين البلدان.

كما أدت النزاعات إلى عدم استقرار سياسي واقتصادي كبير، ما أدى إلى تراجع في التزامات بلدان المنطقة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

منذ اندلاع النزاعات، ركزت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا على آثارها السياسية والاقتصادية،

¹ في تاريخ نشر تقرير الإسكوا في كانون الأول/ديسمبر 2020، كان سعر الصرف 1.35 دينار ليبي للدولار الواحد (02 كانون الأول/ديسمبر 2020).

² سعر الصرف الرسمي لمصرف ليبيا المركزي بتاريخ 03 حزيران/يونيو 2021، هو 4.46 دينار ليبي للدولار الواحد.

وبالتالي، سيبلغ متوسط الخسارة التراكمية للاستهلاك الخاص 37.76- في المائة بين عامي 2016 و2025 (الجدول 6). ويمكن أن ينخفض مجموع الاستثمار بنسبة 68.15- في المائة خلال الفترة نفسها. سيتأثر الاستثمار الخاص أيضاً بالنزاع، وقد انخفض بمتوسط 45.84- في المائة (الجدول 6).

يركّز هذا التقرير على نتائج إنهاء النزاع وتحقيق السلام في ليبيا على التعاون الإقليمي، ولا سيما على التجارة مع تونس ومصر والسودان. ستزداد أهمية هذا العمل حين تثمر المفاوضات بين الأطراف الليبية، بقيادة الأمم المتحدة. ستمثل نهاية هذا الصراع بداية إعادة الإعمار في ليبيا. كما أنها ستعطي زخماً جديداً للتعاون الإقليمي بين بلدان المنطقة.

يقدم هذا التقرير تقييماً كمياً للآثار الاقتصادية للسلام في ليبيا على التعاون الإقليمي. وهو مبني على أربعة أجزاء رئيسية. بعد هذه المقدمة، يتناول التقرير رصيد التبادلات الخارجية لليبيا وحالة التعاون الإقليمي مع دول الجوار. وفي الجزء الثالث، يعرض التقرير السمات الرئيسية للنموذج الكمي المستخدم لقياس أثر السلام في ليبيا على التعاون الإقليمي. ويناقش الجزء الرابع نتائج عمليات المحاكاة المعتمدة ويحللها. أخيراً، في الجزء الخامس، وبعد التذكير بالاستنتاجات الرئيسية للدراسة، يقدم التقرير بعض خيارات السياسات لتعزيز التعاون الإقليمي بين ليبيا والبلدان المجاورة لها.



“ستمثل نهاية هذا الصراع بداية إعادة
الإعمار في ليبيا. كما أنها ستعطي
زخماً جديداً للتعاون الإقليمي بين
بلدان المنطقة.”





2. ليبيا والتعاون الاقتصادي الإقليمي

وجنوب أفريقيا (COMESA)، ولديها اتفاقيات تجارية ثنائية مع الأردن والمغرب أيضاً. بالإضافة إلى ذلك، ليبيا هي الدولة الوحيدة الواقعة في جنوب البحر الأبيض المتوسط - باستثناء الجمهورية العربية السورية - التي لم تبرم بعد اتفاقية للتجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي. مؤخراً، وقّعت ليبيا، اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA) التي ستنشئ أكبر منطقة تجارة حرة في العالم ابتداء من عام 2021. لكنها لم تصادق عليها بعد.

يعرض هذا القسم العلاقات الاقتصادية بين ليبيا وشركائها العرب الرئيسيين قبل وأثناء النزاع ويحللها. يركّز على القنوات الثلاث التي تنقل النزاع إلى الشركاء الخارجيين، وهي التجارة، وتدفعات الاستثمار المباشر الأجنبي، والتحويلات المالية.

ليبيا عضو في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (PAFTA)، وهي أكبر اتفاقية تجارية في المنطقة العربية. كما أن ليبيا عضو في اتحاد المغرب العربي والسوق المشتركة لشرق

ألف. أداء الروابط الاقتصادية الخارجية لليبيا

1. قبل النزاع

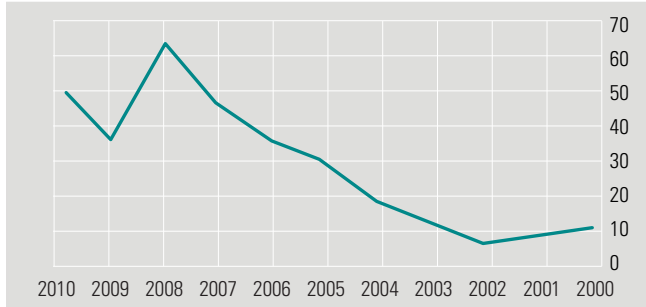
(أ) التجارة

يبين الشكل 1 أن أداء إجمالي صادرات ليبيا قبل الأزمة غير مستقر، مشيراً إلى زيادة من 13 مليار دولار في عام 2000 إلى 62 مليار دولار في عام 2008. بعد الارتفاع المستمر في قيمة الصادرات إلى العالم منذ عام 2002 وتحقيق أعلى رقم قياسي في تاريخ البلد في عام 2008، انخفضت هذه الصادرات بشكل كبير في بداية عام 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية، التي تسببت في انخفاض الطلب وأسعار النفط العالمية. شهدت صادرات ليبيا انتعاشاً طفيفاً في عام 2010، ولكن توقف ذلك بسبب حدوث التغيير السياسي في البلاد بداية من عام 2011.

خلال الفترة نفسها، أخذت الواردات اتجاهًا تصاعدياً، حيث ارتفعت من حوالي 4 مليارات دولار إلى 18 مليار دولار بين عامي 2000 و2020. يبين هذا النمو أن الواردات، على عكس الصادرات، أقل ارتباطاً بإيرادات التصدير. بل تعكس القدرة المحدودة للاقتصاد الليبي على التنويع والتكيف مع الأزمة الاقتصادية العالمية التي أثرت بشدة على إيرادات البلد من التصدير بدءاً من عام 2009 (الشكل 2).

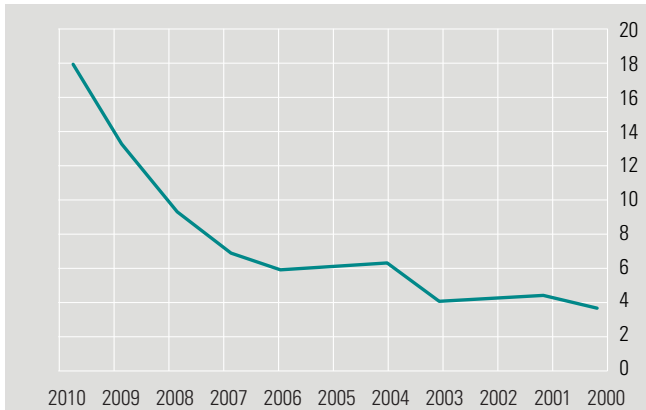
بشكل عام، تشتهر صناعة النفط بدورات الانتعاش والانكماش، ما يعرض الاقتصاد الليبي لخطر تقلبات الإيرادات بشكل كبير بسبب الصدمات الخارجية. وكما هو مبين في الشكل 3، انخفضت صادرات النفط الليبية انخفاضاً كبيراً في عام 2009،

الشكل 1. تطور صادرات السلع الليبية، بما فيها النفط، 2010-2000 (بمليارات الدولارات)



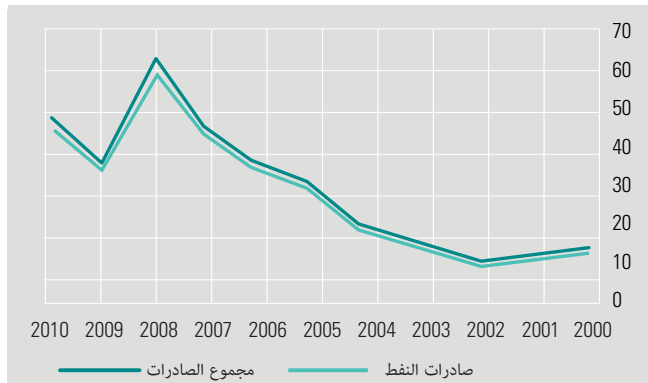
المصدر: حسابات المؤلف باستخدام قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية COMTRADE.

الشكل 2. تطور واردات ليبيا من السلع، بما فيها النفط، 2010-2000 (بمليارات الدولارات)



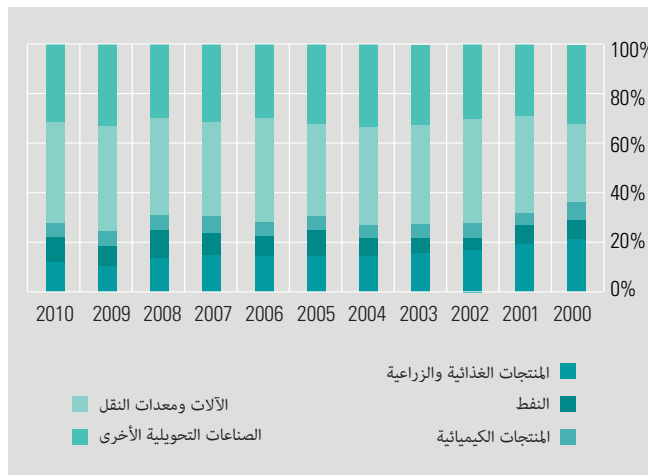
المصدر: حسابات المؤلف باستخدام قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية COMTRADE.

الشكل 3. الاتجاهات في مجموع الصادرات وصادرات النفط، 2000-2010 (بمليارات الدولارات)



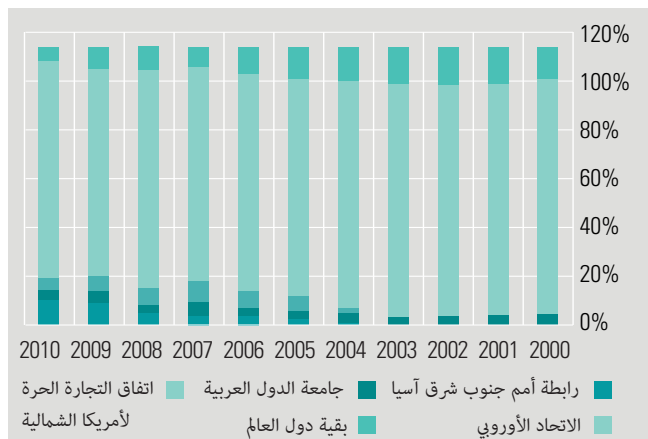
المصدر: حسابات المؤلف باستخدام قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية COMTRADE.

الشكل 4. التركيبة القطاعية لواردات ليبيا، 2000-2010



المصدر: حسابات المؤلف باستخدام قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية COMTRADE.

الشكل 5. توزيع الصادرات الليبية بحسب الوجهات الرئيسية، 2000-2010 (النسبة المئوية من إجمالي الصادرات)



المصدر: حسابات المؤلف باستخدام قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية COMTRADE.

ما أثر تأثيراً شديداً على إجمالي إيرادات البلد من الصادرات. خلال الفترة السابقة للأزمة، تراوحت مساهمة النفط في إجمالي الصادرات من 91 في المائة في عام 2002 إلى 96 في المائة في عام 2009 و2010.

على عكس الصادرات، تأتي الواردات أكثر تنوعاً بكثير، وهو أمر طبيعي، إذ تعتمد ليبيا اعتماداً كبيراً على واردات الأغذية والآلات ومعدات النقل لتلبية احتياجات سكانها. وقد شكلت هاتان الفئتان ما بين 50 و60 في المائة من إجمالي الواردات الليبية من السلع خلال الفترة 2000-2010 (الشكل 4).

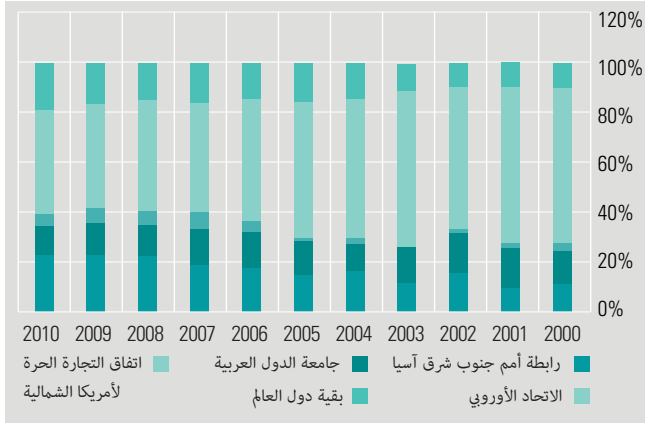
يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الرئيسي لليبيا. وحتى بدون أي اتفاق تجاري ثنائي، مثلت هذه التجارة وسطياً قرابة 78 في المائة من صادرات البلد و49 في المائة من وارداته خلال الفترة بين 2000 و2010. مع ذلك، شهدت أهمية الاتحاد الأوروبي بالنسبة للتجارة الليبية تراجعاً كبيراً خلال نفس الفترة، ويرجع ذلك أساساً إلى ظهور شركاء تجاريين آخرين. في عام 2000، استوعب الاتحاد الأوروبي 85 في المائة من إجمالي الصادرات الليبية من السلع مقابل 78 في المائة في عام 2010. من ناحية أخرى، تراجعت حصة الاتحاد الأوروبي من إجمالي الواردات الليبية من 62 في المائة في عام 2000 إلى 42 في المائة فقط في عام 2010. مع ذلك، ورغم هذا الانخفاض، لا تزال ليبيا مصدراً رئيسياً للطاقة إلى الاتحاد الأوروبي، ولا يزال الاتحاد الأوروبي يشكل أكبر سوق لصادرات ليبيا.

من ناحية أخرى، لدى ليبيا علاقات تجارية أضعف نسبياً مع شركاء آخرين، مثل أعضاء اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (PAFTA) واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) السابقة. خلال الفترة نفسها، شهدت العلاقات التجارية الليبية مع أعضاء رابطة دول جنوب شرق آسيا بالإضافة إلى الصين واليابان وكوريا (آسيان++) تحسناً كبيراً، كان أساساً نتيجة لتحوّل كبير من الاتحاد الأوروبي لصالح بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا (الشكلان 5 و6).

إذا نظرنا إلى الصادرات والواردات على المستوى القطري، نجد أن إيطاليا وفرنسا كانتا من بين الشركاء التجاريين الرئيسيين لليبيا. وبالفعل، وُردت هاتان الدولتان ما يقرب من 24 في المائة من إجمالي الواردات الليبية خلال الفترة 2000-2010، وفي المقابل استوعبتا 12 في المائة من الصادرات الليبية. لكن شهدت أهمية هاتين الدولتين للتدفقات التجارية الليبية تغييرات كبيرة بين عامي 2000 و2010، حيث تراجعت من 30 في المائة إلى 21 في المائة من إجمالي الواردات الليبية، ومن 5 في المائة إلى 22 في المائة من إجمالي الصادرات الليبية.

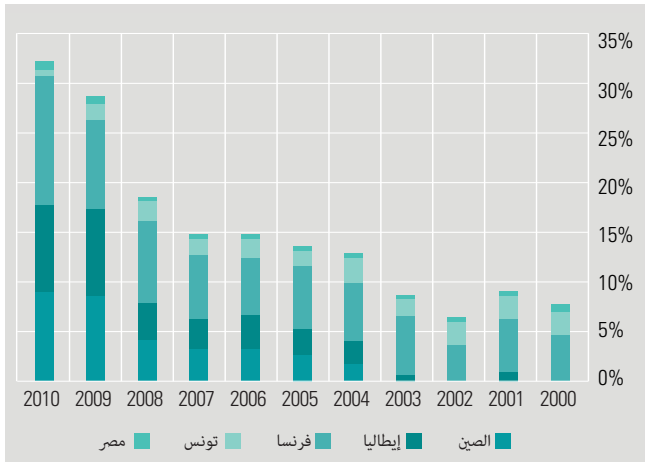
فيما يتعلق بالبلدان العربية، تمثل تونس شريكاً تجارياً رئيسياً لليبيا في المنطقة. في حين كان نحو 2 في المائة فقط من الصادرات الليبية خلال الفترة بين 2000 و2010 موجهة إلى

الشكل 6. توزيع واردات ليبيا حسب مصادرها الرئيسية، 2010-2000 (النسبة المئوية من إجمالي الواردات)



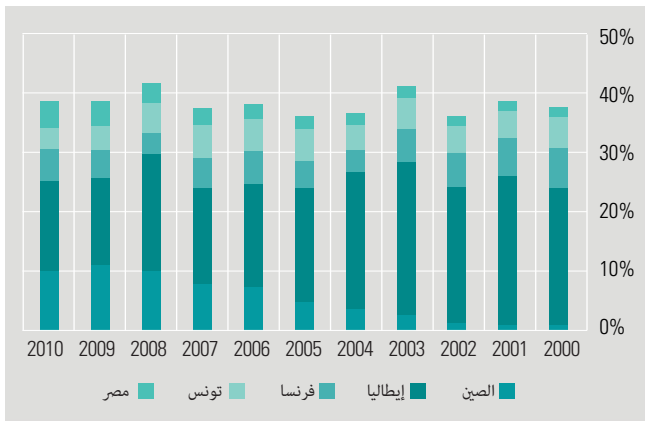
المصدر: حسابات المؤلف باستخدام قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية COMTRADE.

الشكل 7. وجهة الصادرات الليبية إلى بلدان معينة خلال الفترة 2010-2000 (النسبة المئوية من إجمالي الصادرات)



المصدر: حسابات المؤلف باستخدام قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية COMTRADE.

الشكل 8. مصدر الواردات الليبية من بلدان معينة خلال الفترة 2010-2000 (النسبة المئوية من إجمالي الواردات)



المصدر: حسابات المؤلف باستخدام قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية COMTRADE.

السوق التونسية، شكّلت تونس مصدر 4.4 في المائة من الواردات الليبية خلال الفترة نفسها. وشكّلت مصر الشريك التجاري العربي الرئيسي الثاني لليبيا، حيث كان منشأ 3.2 في المائة من الواردات الليبية من مصر خلال الفترة بين 2000 و2010، مقابل استيعاب مصر 0.5 في المائة فقط من الصادرات الليبية (الشكلان 7 و8).

تعتبر كذلك ليبيا شريكاً هاماً لتركيا، حيث بلغ حجم التجارة الثنائية نحو 2.4 مليار دولار في عام 2010، مقارنة بـ 0.9 مليار دولار في عام 2000. يبين الشكل 9 اتجاه التجارة الليبية مع تركيا خلال الفترة بين 2001 و2010 بمليارات الدولارات. بين عامي 2001 و2010، زادت واردات السلع التركية إلى ليبيا بمعدل نمو سنوي وسطي 45 في المائة، مقارنة بانخفاض صادراتها بنسبة 7- في المائة. حتى عام 2006، كان الميزان التجاري مع تركيا إيجابياً بالنسبة لليبيا، قبل أن يتغير الوضع بشكل كبير بدءاً من عام 2007.

خلاصة القول، يعكس نمط الواردات والصادرات الليبية قبل الأزمة الحقائق الرئيسية التالية: من ناحية، كانت الصادرات قليلة التنوع من حيث المنتجات وأسواق المقصد على حد سواء، ما جعل الاقتصاد أكثر عرضة للمعاناة من الصدمات الخارجية والداخلية. من ناحية أخرى، كانت الواردات، أكثر تنوعاً من حيث الأسواق والمنتجات. ما يدل على درجة افتقار الاقتصاد الليبي إلى التنوع، حيث يعتمد بشكل كبير على الأسواق الخارجية لتلبية الاحتياجات الغذائية والصناعية والاستهلاكية للمواطنين.

(ب) الاستثمار الأجنبي المباشر

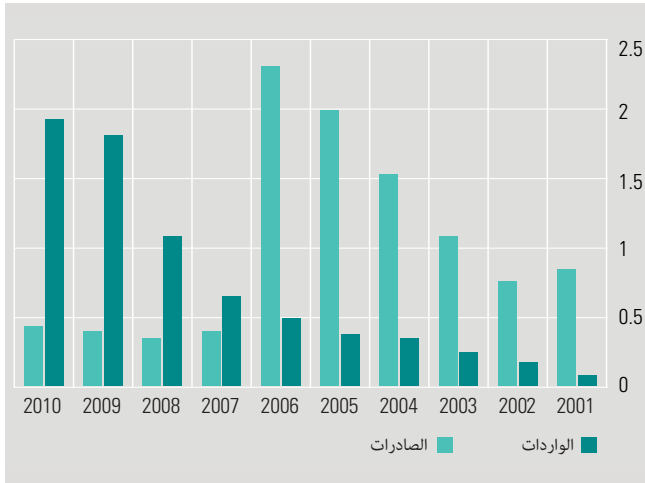
زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ليبيا زيادة مستمرة منذ رفع عقوبات الأمم المتحدة في عام 2004، ولكنها شهدت انخفاضاً كبيراً في عام 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية. ومع ذلك، استمر الانخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى ليبيا باتجاهه الانحداري عقب المظاهرات العنيفة والنزاعات الأهلية التي بدأت في عام 2011 (الشكل 10).

(ج) التحويلات

في هذا العالم الذي أصبح مترابطاً، لا تفيد حرية تنقل الأشخاص العمال المهاجرين الذين يغادرون بلدانهم بحثاً عن مستقبل أفضل فحسب، بل تفيد أيضاً أسرهم في بلدانهم الأصلية بسبب التحويلات النقدية أو التحويلات المالية التي نجت بفضلها ملايين الأسر من الفقر، وتعتمد عليها العديد من البلدان اعتماداً كبيراً.

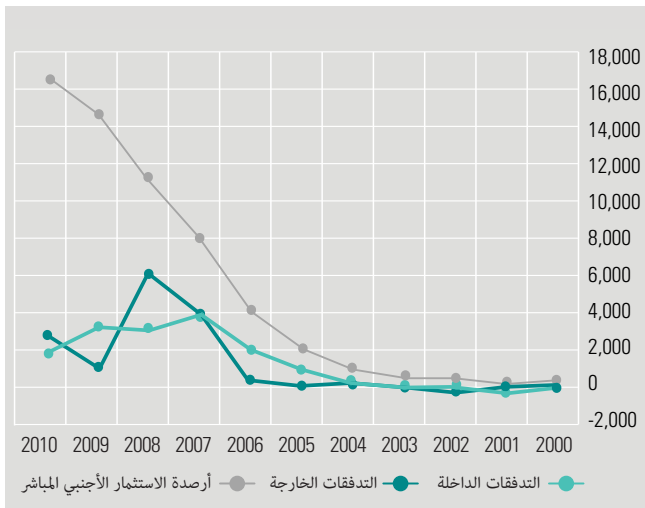
كانت ليبيا، على مدى عقود، مقصداً رئيسياً للعمال الأجانب من جميع أنحاء العالم، ولا سيما من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والمنطقة العربية وآسيا، حيث اعتمد اقتصادها بشكل كبير على اليد العاملة الأجنبية. وفقاً لنشرة للمنظمة الدولية للهجرة عن ديناميات هجرة اليد العاملة في ليبيا (المنظمة

الشكل 9. اتجاهات التجارة الليبية مع تركيا خلال الفترة 2001-2010 (بمليارات الدولارات)



المصدر: حسابات المؤلف باستخدام قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية COMTRADE.

الشكل 10. تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة والخارجة والأرصدة الداخلة، 2000-2010 (بمليارات الدولارات)



المصدر: حسابات المؤلف باستخدام قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD).

الأُسرع نمواً في عام 2012، بنمو في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 122 في المائة. في عام 2016، شهدت ليبيا مرة أخرى اضطراباً سياسياً أدى إلى انخفاض حاد في الصادرات إلى أدنى قيمة له منذ عام 2002، حيث بلغت 9.4 مليار دولار. بالمقارنة مع الفترة السابقة للأزمة، تأثرت الواردات بنفس الطريقة التي تأثرت بها الصادرات (الشكل 13).

ظل الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الرئيسي لليبيا خلال الأزمة، على الرغم من انخفاض أهميته الكبيرة في التجارة الخارجية الليبية. خلال الفترة بين 2011 و2019، استوعب الاتحاد الأوروبي 70 في المائة من الصادرات الليبية، في

الدولية للهجرة، 2020)، قبل ثورة عام 2011، كان يعمل ما يقدر بـ 1.35 مليون إلى 2.5 مليون عامل مهاجر في ليبيا في مجال الخدمات الصحية وخدمات البناء بشكل أساسي، وبدرجة أقل في الزراعة والصناعات النفطية. بشكل عام، ما يقرب من الثلثين (64 في المائة من المهاجرين في ليبيا يأتون من البلدان المجاورة لليبيا، ولا سيما تشاد ومصر والنيجر والسودان وتونس).

كانت ليبيا مصدراً صافياً لتدفق التحويلات إلى الخارج منذ عام 2000 على الأقل. بلغت تدفقات هذه التحويلات أعلى قيمة لها 1.6 مليار دولار. قبل الأزمة في عام 2010، قبل أن تنخفض إلى 650 مليون دولار في عام 2011. ثم نمت بشكل واضح بدءاً من عام 2012 لتبلغ مستواها التاريخي 3.2 مليار دولار في عام 2013، قبل أن تنخفض مرة أخرى تدريجياً إلى 1.1 مليار دولار في عام 2014، لتصل إلى 744 مليون دولار فقط في عام 2018 (الشكل 11).

2- أثناء النزاع

(أ) التجارة

أدى تقلب أسعار النفط العالمية والنزاع المسلح إلى تعطيل إنتاج ليبيا من النفط وقدرتها على التصدير بشكل كبير خلال الفترة بين 2011 و2019. يوضح الشكل 12 مرور إجمالي صادرات ليبيا بفترات عدم استقرار، وبتذبذب كبير بين عامي 2011 و2019. بعد الارتفاع المستمر في قيمة الصادرات إلى العالم في عام 2002 وتحقيق أعلى رقم قياسي في تاريخ البلاد في عام 2008، توقفت صادرات ليبيا بسبب التغيير السياسي في البلاد منذ بداية عام 2011. تضرر الاقتصاد الليبي بشكل كبير من التغيير السياسي هذا ومن الحرب الأهلية، كما تعطل إنتاج النفط الليبي والتصدير مرة أخرى خلال فترات كبيرة من عام 2011.

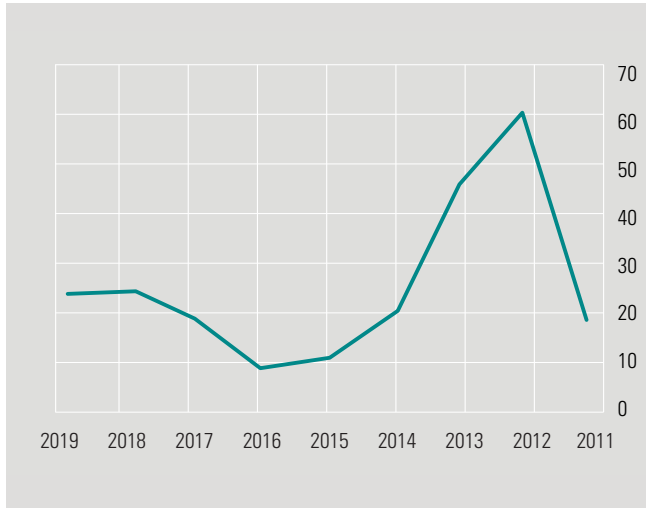
انخفضت قيمة الصادرات انخفاضاً كبيراً بنسبة 60 في المائة خلال عام 2011. في حين كانت الصدمات الخارجية وراء أول انخفاض، لوحظ في الصادرات في عام 2009، فقد تفاقمت الآثار بسبب النزاعات الداخلية التي خفضت إنتاج النفط بشكل كبير، مما أدى في نهاية المطاف إلى تحول حاد في إيرادات صادرات الطاقة، التي تمثل الجزء الأكبر من ميزانية الدولة.

مع ذلك، في عام 2012، استعادت صادرات النفط الليبية مستوياتها التي كانت قبل عام 2011، مع استعادة الإنتاج، إلى جانب ارتفاع أسعار النفط. نتيجة لذلك، نقلت الصادرات الرصيد الإجمالي الليبي من عجز في الميزانية قدره 18.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2011 إلى فائض قدره 24 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2012 (صندوق النقد الدولي، 2013). في الواقع، ارتفعت الصادرات بسرعة من 19 مليار دولار في عام 2011 إلى 61 مليار دولار في عام 2012. اعتبر ذلك عودة واعدة، إذ سجل البلد الاقتصاد

من خلال إلقاء نظرة فاحصة على تجارة ليبيا مع الشركاء الرئيسيين يمكن اكتشاف حدوث تغييرات كبيرة خلال فترة النزاع (2011-2019) مقارنة بالفترة التي سبقت الأزمة (2000-2010). أولاً، كانت إيطاليا وفرنسا شريكين مهمين، ولكن ضمن سياق مختلف تماماً. في الواقع، وُرد البلدان 16 في المائة فقط من إجمالي الواردات الليبية خلال الفترة 2011-2019، مقارنة بنسبة 24 في المائة خلال الفترة 2000-2010. مع ذلك، شكل هذان البلدان وجهة 20 في المائة من إجمالي الصادرات الليبية خلال الفترة بين 2011 و2019، مقابل 12 في المائة

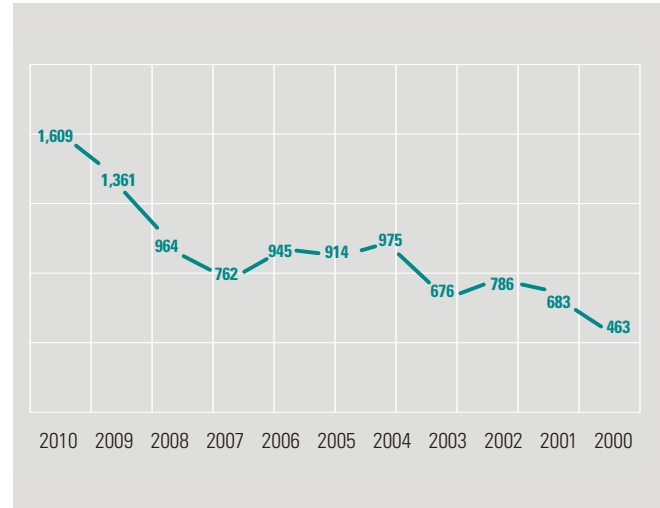
حين شكّل الاتحاد الأوروبي منشأ 40 في المائة من الواردات الليبية، مقابل 78 في المائة و49 في المائة على التوالي، خلال الفترة بين 2000 و2010. في الوقت نفسه، زادت التدفقات التجارية مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا زيادة ملحوظة. في عام 2019، كان منشأ 24 في المائة من الواردات الليبية من رابطة دول جنوب شرق آسيا مقابل 10 في المائة فقط في عام 2020. في حين حافظت التجارة مع الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية على حصتها الأولية كما كانت قبل الأزمة (الشكلان 14 و15).

الشكل 12. تطور صادرات السلع الليبية، بما فيها النفط، 2019-2011 (بمليارات الدولارات)



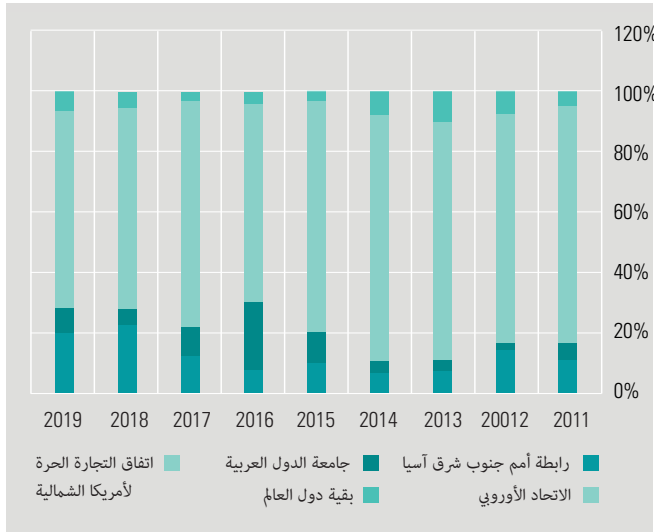
المصدر: حسابات المؤلف باستخدام قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية COMTRADE.

الشكل 11. ليبيا: تدفقات التحويلات المالية الخارجية، 2010-2000 (بمليارات الدولارات)



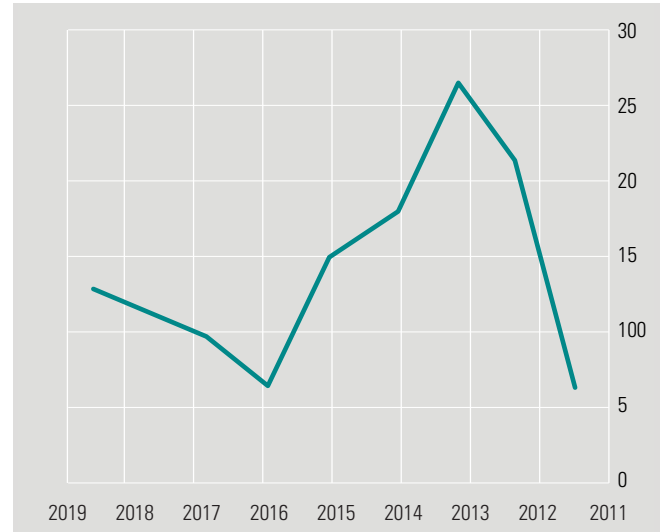
المصدر: حسابات المؤلف باستخدام قاعدة بيانات البنك الدولي.

الشكل 14. توزيع الصادرات الليبية حسب الوجهات الرئيسية، 2019-2011 (النسبة المئوية من إجمالي الصادرات)



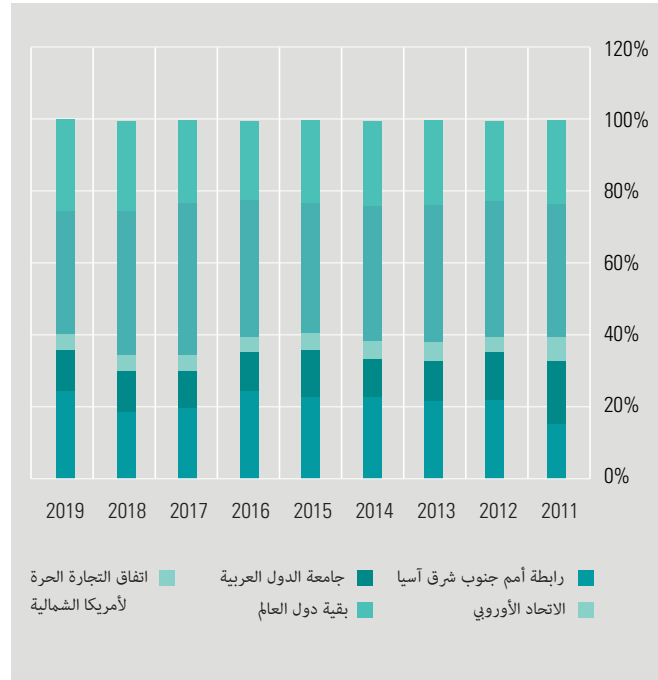
المصدر: حسابات المؤلف باستخدام قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية COMTRADE.

الشكل 13. تطور واردات ليبيا من السلع، بما فيها النفط، 2019-2011 (بمليار دولار)



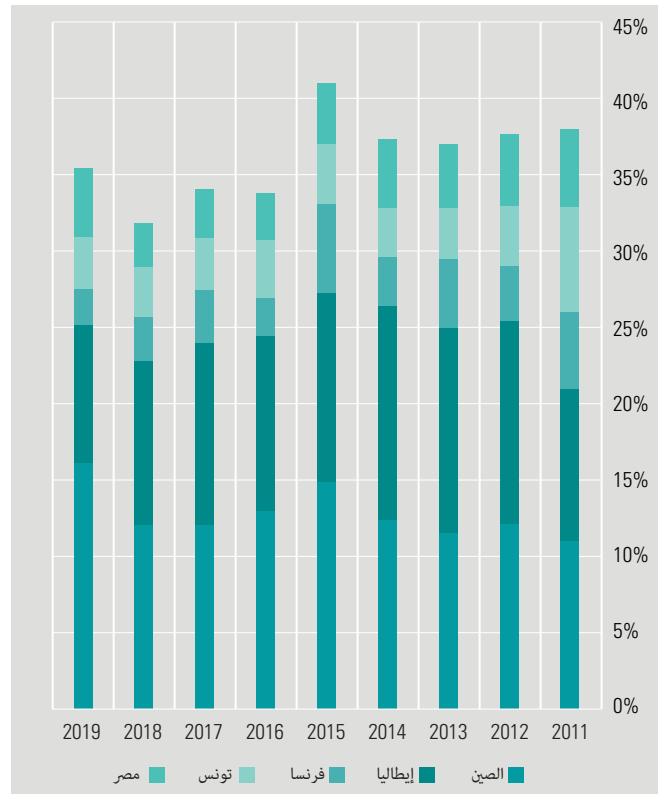
المصدر: حسابات المؤلف باستخدام قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية COMTRADE.

الشكل 15. توزيع واردات ليبيا حسب مصادرها الرئيسية، 2011-2019 (النسبة المئوية من إجمالي الواردات)



المصدر: حسابات المؤلف باستخدام قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية COMTRADE.

الشكل 16. مصدر الواردات الليبية من بلدان معينة خلال الفترة 2011-2019 (النسبة المئوية من إجمالي الواردات)



المصدر: حسابات المؤلف باستخدام قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية COMTRADE.

فقط في الفترة بين 2000 و2010 (الشكل 16). أما بالنسبة للدول العربية، فقد كانت مصر وتونس شريكين تجاريين رئيسيين للبييا خلال الأزمة، حيث لم تشهد حصصهما في إجمالي التجارة الليبية أي تغيير يذكر. تراوحت حصص كل منهما في مجموع الواردات الليبية بين 3 و4 في المائة، قبل الأزمة وأثناءها على حد سواء (الشكل 17).

بالمقارنة مع سنوات ما قبل النزاع، شهدت الفترة بين 2011 و2018 زيادة كبيرة في الواردات من تركيا بدءاً من عام 2012 (الشكل 18). في عام 2013، بلغت الواردات من تركيا أعلى قيمة لها، حيث بلغت 2.7 مليار دولار. في الواقع، بعد عام 2012، بدأ مصدر الواردات الليبية في التحول لصالح تركيا، بعيداً عن تونس ومصر. علاوة على ذلك، تراجعت الصادرات الليبية إلى تركيا من 0.426 مليار دولار في عام 2010 إلى 0.367 مليار دولار فقط في عام 2018، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى القرار التركي في عام 2017 باختيار سياسة التنويع في وارداتها من الطاقة من خلال زيادة حصة واردات النفط من مصادر أخرى، وعلى رأسها روسيا، ما أدى إلى انخفاض كبير في وارداتها النفطية من ليبيا.

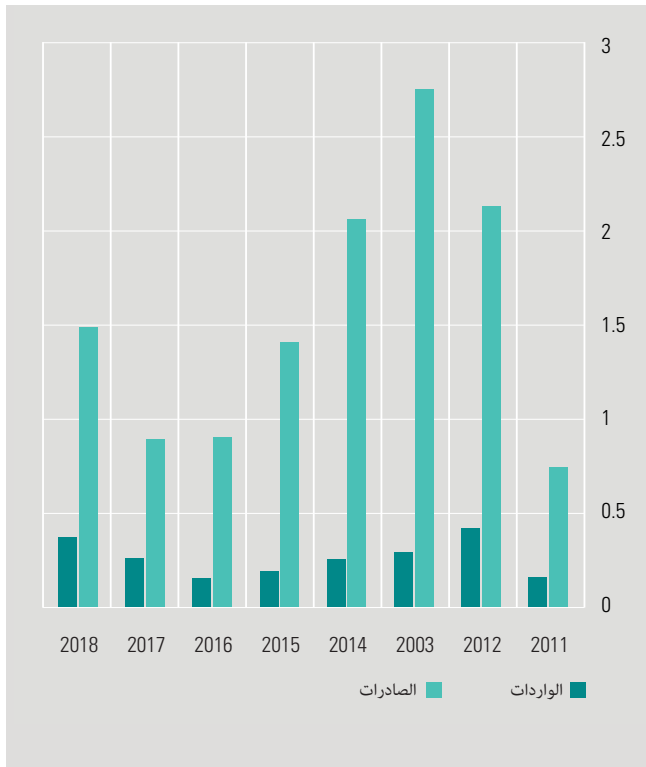
(ب) الاستثمار الأجنبي المباشر

انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ليبيا بشكل كبير في أعقاب المظاهرات العنيفة والنزاعات الأهلية التي بدأت في عام 2011. في حين نجح البلد في اجتذاب ما قيمته 1.2 مليار دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2012، تراجع هذا المبلغ مرة أخرى في العام التالي ليتوقف في عام 2014. نتيجة لذلك، ظل رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في البلد دون تغيير «مفتعل» منذ عام 2013 عند 18.5 مليار دولار على الرغم من الدمار الكبير الذي أثر جزئياً أو حتى كلياً على عدة مشاريع (الشكل 19).

بهدف تحديد البعد الإقليمي للاستثمار الأجنبي المباشر التأسيسي إلى الخارج بالنسبة للبييا، استخدمنا البيانات المتاحة عن الاستثمار الأجنبي المباشر التأسيسي في ليبيا. فيما يتعلق بالتدفقات الخارجة، تظهر البيانات أن ليبيا لم تقدم سوى مساهمة ضئيلة من حيث تدفقات الإنفاق الرأسمالي (CAPEX) وخلق فرص العمل في العالم منذ عام 2009. تم تسجيل ما مجموعه 12 مشروعاً بين عامي 2003 و2019، كان أربعة منها في المنطقة العربية (الجزائر ومصر والإمارات العربية المتحدة) وأربعة مشاريع أخرى في الخدمات المالية (الشكل 20). ومن مجموع النفقات الرأسمالية الأجنبية، استحوذت الفنادق والسياحة، فضلاً عن الأغذية والتبغ، على أعلى قيمة قدرها 345 مليون دولار.

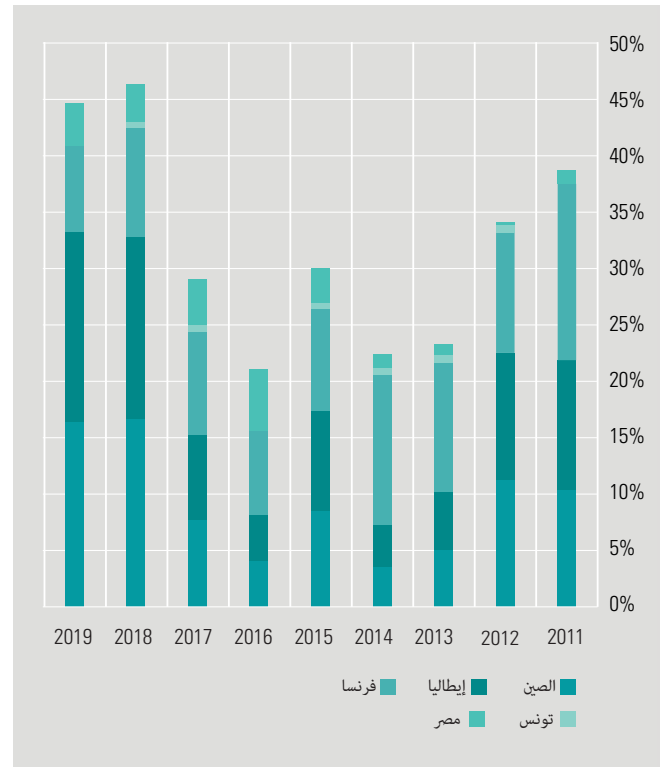
يبين الشكل 21 منشأ استثمار نفقات رأس المال CAPEX في ليبيا. كان لدى البلدان العربية ربع إجمالي الاستثمارات في ليبيا في الفترة بين 2003 و2019، وهو ما يمثل 25 في

الشكل 18. اتجاهات التجارة الليبية مع تركيا خلال الأزمة
(بمليارات الدولارات) 2018-2011



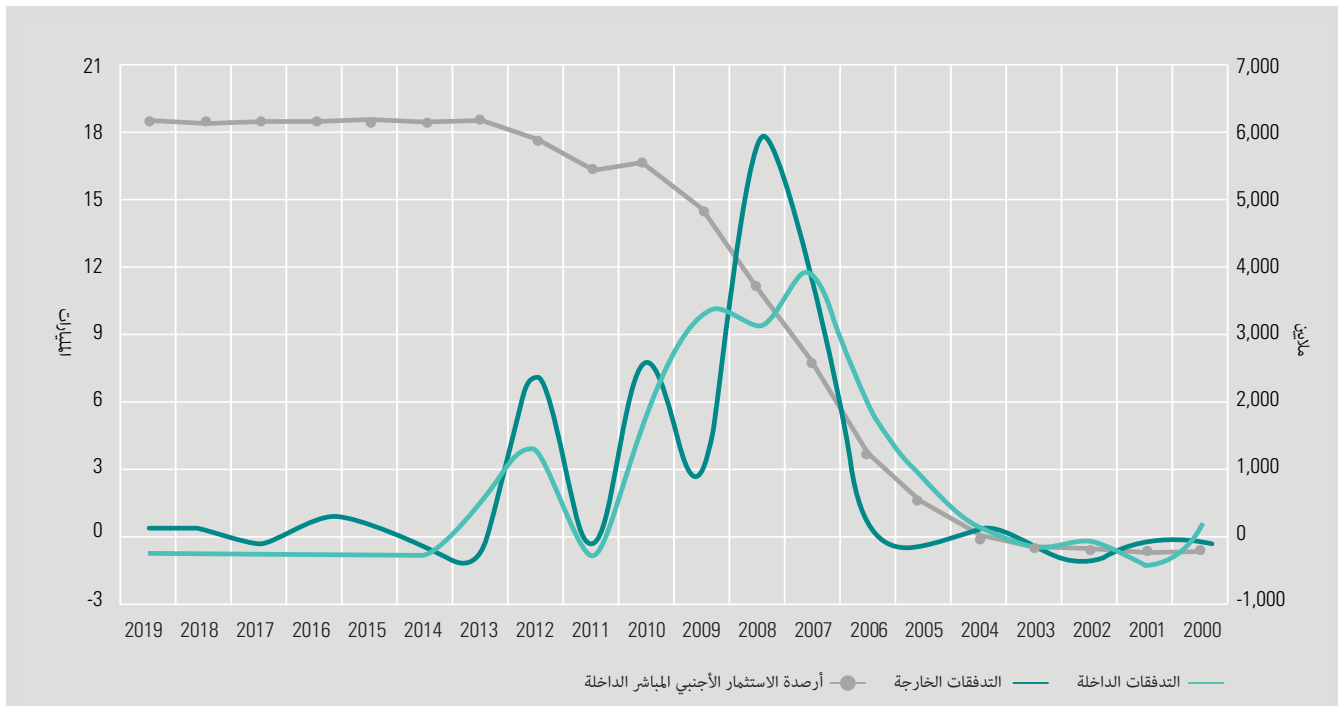
المصدر: حسابات المؤلف باستخدام قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية COMTRADE.

الشكل 17. وجهة الصادرات الليبية إلى بلدان معينة خلال الفترة
(النسبة المئوية من إجمالي الصادرات) 2019-2011



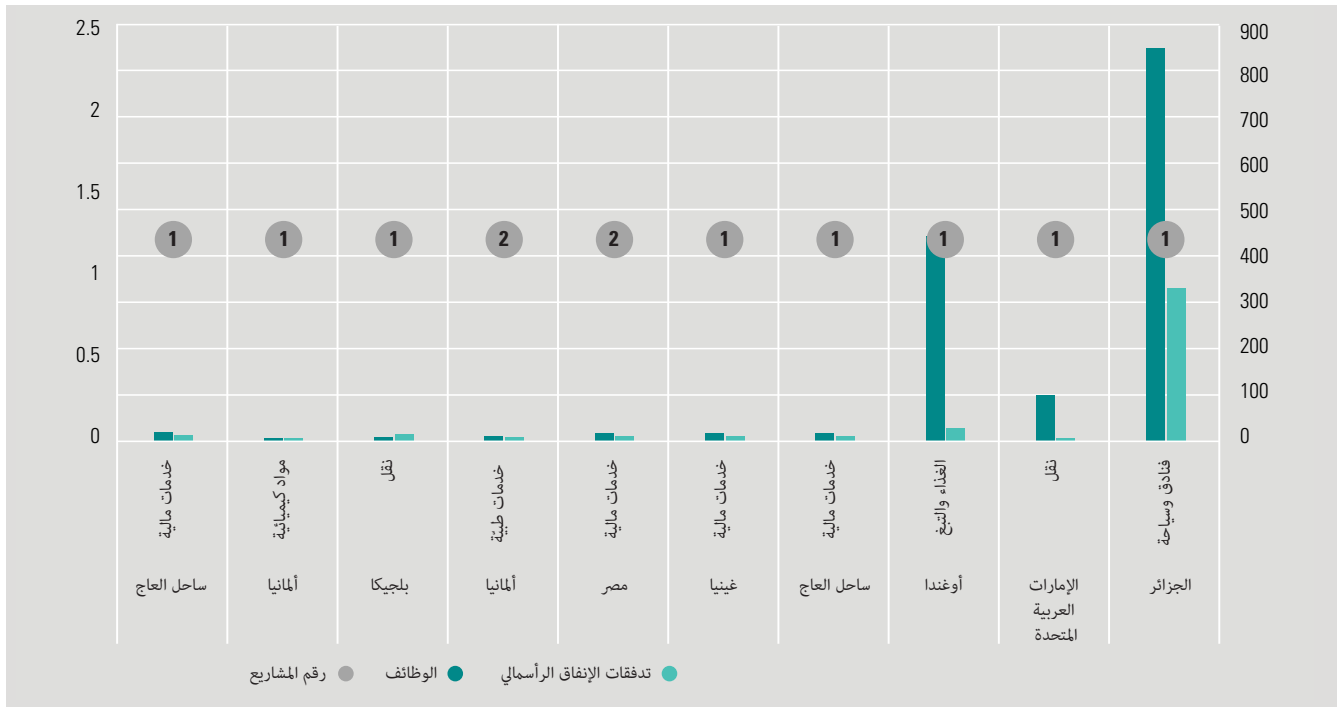
المصدر: حسابات المؤلف باستخدام قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية COMTRADE.

الشكل 19. تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة والخارجة والأرصدة الداخلية، 2019-2000



المصدر: حسابات المؤلف باستخدام قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)

الشكل 20. الاستثمار الأجنبي المباشر التأسيسي في الخارج، 2003-2016، CAPEX (بملايين الدولارات)

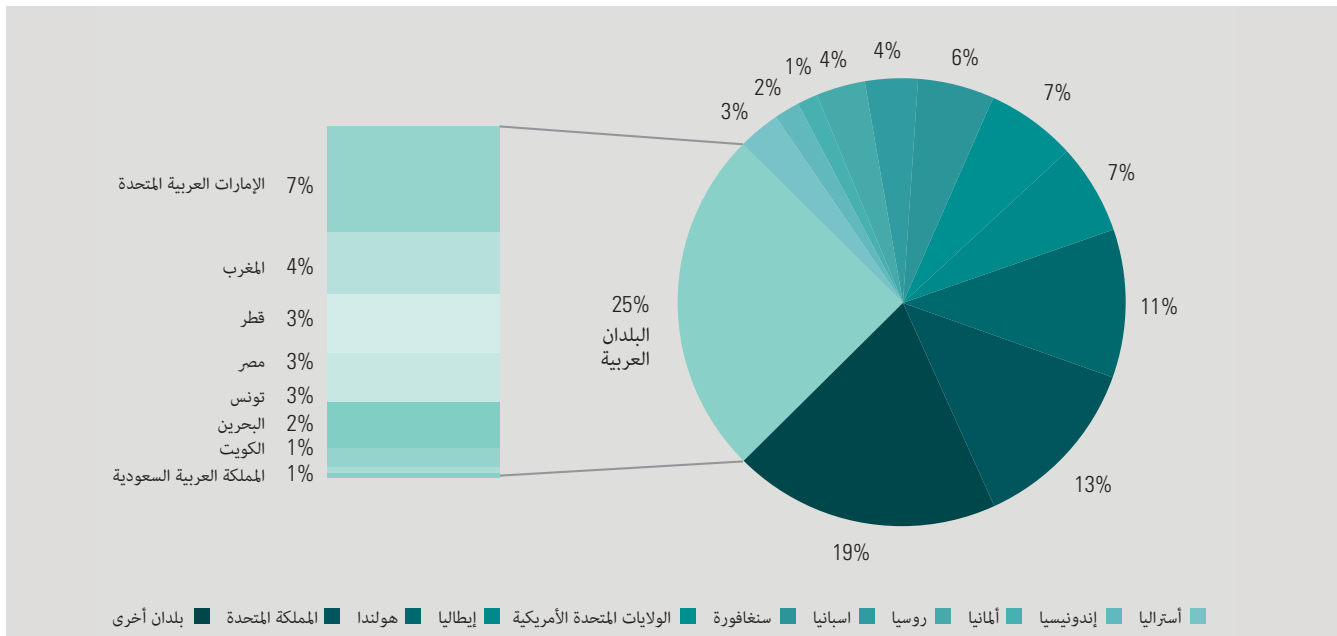


المصدر: حسابات المؤلف باستخدام قاعدة بيانات Financial Times.

شمال أفريقيا بأكملها خلال تلك الفترة. بالإضافة إلى ذلك، ساهمت ستة بلدان في الاتحاد الأوروبي بنحو 36 في المائة من استثمارات نفقات رأس المال CAPEX في ليبيا.

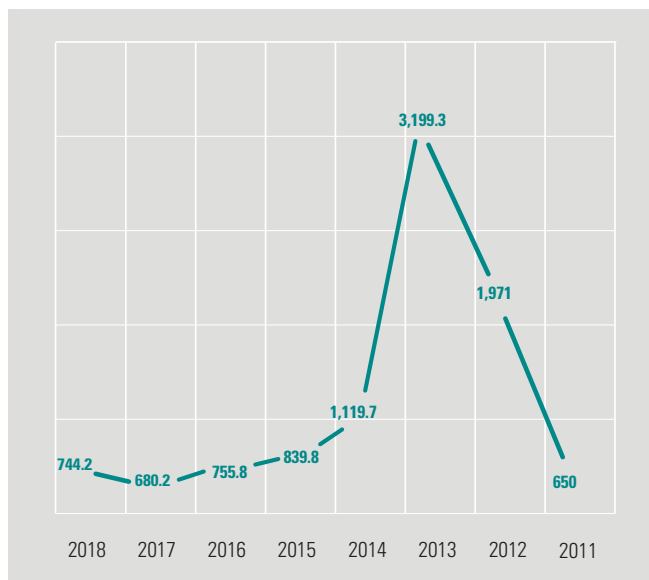
لكن المائة من إجمالي استثمارات نفقات رأس المال CAPEX. لكن الدول العربية لم تشارك في الاستثمار الأجنبي المباشر بين عامي 2010 و2016، باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى الغموض الذي كان يلف منطقة

الشكل 21. تكوين الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا حسب بلد المنشأ، 2003-2016



المصدر: قاعدة بيانات Financial Times حول الاستثمار الأجنبي المباشر لنفقات رأس المال.

الشكل 22. ليبيا: تدفقات التحويلات المالية الخارجية،
(بملايين الدولارات) 2018-2011



المصدر: حسابات المؤلف باستخدام قاعدة بيانات البنك الدولي.

(ج) التحويلات

بلغت تدفقات التحويلات إلى الخارج أعلى قيمة لها، وهي 3.2 مليار دولار، خلال الأزمة في عام 2013، قبل أن تنخفض إلى 680 مليون دولار في عام 2017، ثم تنمو قليلاً في عام 2018 (الشكل 22).

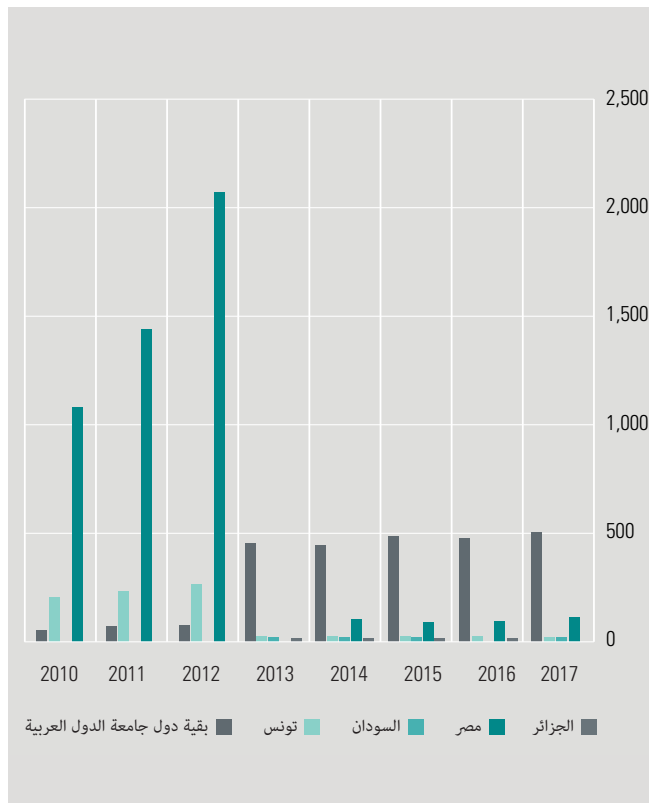
يبين الشكل 23 أن مصر كانت أهم متلقٍ للتحويلات من ليبيا، تليها تونس، حيث استوعب البلدان حوالي 96 في المائة من إجمالي التحويلات المرسلة إلى البلدان العربية خلال السنوات الثلاث 2010-2012. أرسل العمال المهاجرون في ليبيا إلى مصر خلال هذه الفترة ما مجموعه 4.631 مليار دولار، مقارنة بـ 0.720 مليار دولار أرسلت إلى تونس. مع ذلك، ومنذ عام 2013، تغير الوضع بشكل كبير، وانخفضت التحويلات المالية التي تلقتها مصر وتونس إلى 0.109 مليار دولار فقط في عام 2017. بالإضافة إلى ذلك، تبين بيانات البنك الدولي أن التحويلات المالية التي تلقتها كل من الجزائر والسودان كانت منخفضة جداً، ولم تتجاوز المليون دولار. تجدر الإشارة إلى أن تقديرات البنك الدولي قد لا تكون على اتساق بواقع البلدان المجاورة، إذ تتم معظم التجارة والتحويلات من خلال قنوات غير رسمية.

باء. أهمية ليبيا لاقتصادات مصر والسودان وتونس خلال فترة ما قبل النزاع

تعتبر ليبيا شريكاً اقتصادياً هاماً لمصر والسودان وتونس. وفي الواقع تتوجه حصة كبيرة من التصنيع والإنتاج الزراعي في البلدان الثلاثة نحو السوق الليبية. على مر السنين، شهدت التجارة بين ليبيا والدول الثلاث تقدماً هائلاً، ووصلت إلى مستوى تاريخي مرتفع قبل النزاع.

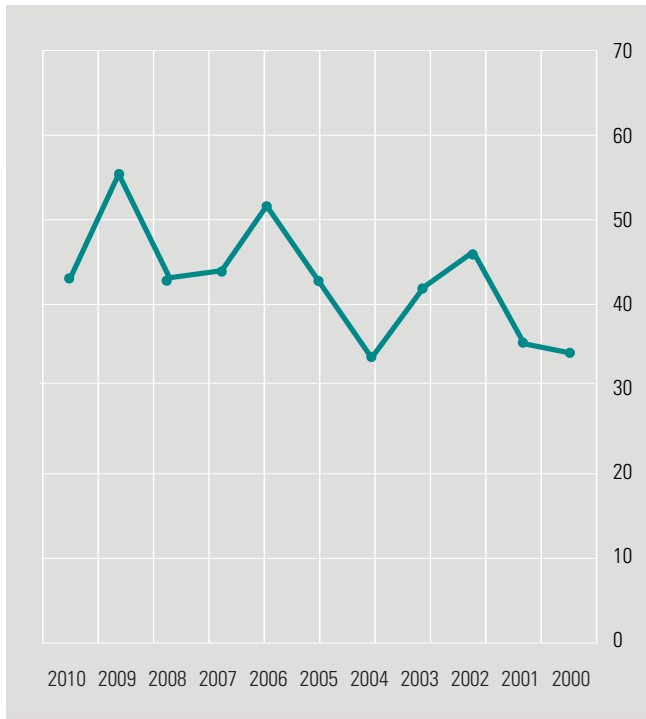
في حين زاد إجمالي تجارة تونس بسرعة أكبر من تجارتها مع ليبيا خلال فترة ما قبل النزاع 2000-2010، تجاوزت صادراتها إلى الأخيرة متوسط معدل النمو السنوي لصادراتها إلى بقية العالم. بلغ متوسط معدل النمو السنوي لتجارة السلع (الصادرات والواردات) بين البلدين 7 في المائة خلال هذه الفترة، أي أقل بـ 3 نقاط مئوية من إجمالي تجارة تونس مع العالم. عند النظر في الصادرات وحدها، بلغ متوسط معدل نمو الصادرات التونسية السنوي إلى ليبيا 13.3 في المائة خلال الفترة نفسها، مقارنة بمتوسط قدره 10.8 في المائة من إجمالي صادرات تونس إلى العالم. يبين الشكل 24 اتجاه حصة الصادرات التونسية إلى ليبيا إلى إجمالي الصادرات التونسية من السلع إلى العالم خلال الفترة بين 2000 و2010. ارتفعت الحصة من حوالي 3.6 في المائة في عام 2000 إلى 4.5 في المائة في عام 2010. لوحظت أعلى مستويات الأداء في عام 2009، عندما استوعبت ليبيا نحو 6 في المائة من إجمالي الصادرات التونسية من السلع، التي بلغت قيمتها 1.4 مليار دولار، مما جعل ليبيا ثاني أكبر سوق لصادرات تونس بعد الاتحاد الأوروبي.

الشكل 23. التحويلات المالية المرسلة من ليبيا حسب بلد المقصد في معظم أنحاء المنطقة العربية، 2010-2017 (بملايين الدولارات)



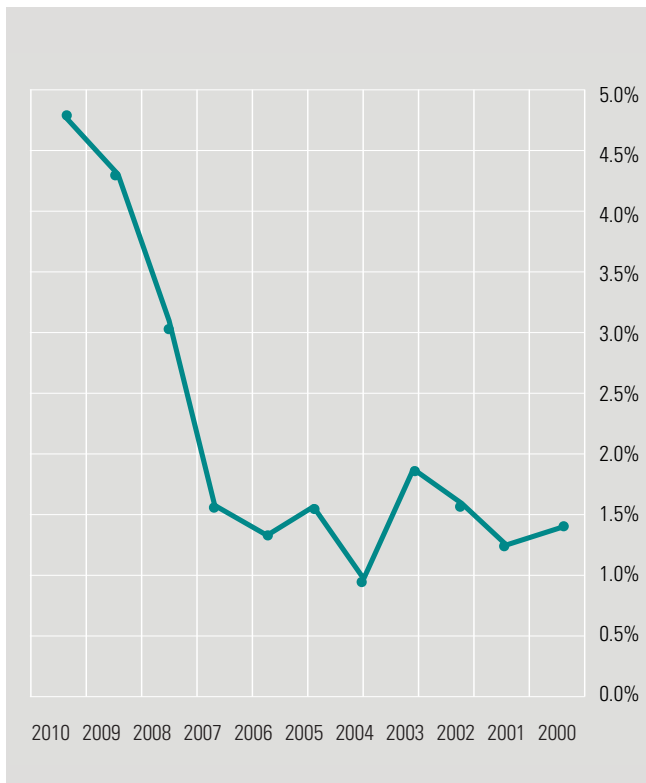
المصدر: حسابات المؤلف باستخدام قاعدة بيانات البنك الدولي.

الشكل 24. مساهمة الصادرات إلى ليبيا من إجمالي صادرات السلع التونسية، 2010-2000



المصدر: حسابات المؤلف باستخدام قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية COMTRADE.

الشكل 25. مساهمة الصادرات إلى ليبيا من إجمالي صادرات السلع المصرية، 2010-2000



المصدر: حسابات المؤلف باستخدام قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية COMTRADE.

يختلف الوضع، بالنسبة لمصر، بعض الشيء. زادت تجارة البلد مع ليبيا بمعدل نمو سنوي بلغ في المتوسط نحو 30 في المائة خلال الفترة بين 2000 و2010، وهو ما يتجاوز بكثير متوسط نموها السنوي البالغ 16 في المائة في إجمالي صادراتها إلى العالم. غير أنه، خلافا لتونس، بلغت مساهمة ليبيا في إجمالي التجارة الخارجية المصرية للسلع خلال الفترة بين 2000 و2010، 1.2 في المائة مقابل 3.9 في المائة لتونس.

إنما ارتفعت الصادرات المصرية من السلع إلى ليبيا بمعدل 34 في المائة بين عامي 2000 و2010 مقابل 19 في المائة فقط بالنسبة لإجمالي الصادرات المصرية إلى العالم. مع ذلك، وعلى الرغم من هذا الأداء الكبير، لم تستوعب ليبيا سوى حوالي 1.3 في المائة من إجمالي الصادرات المصرية من السلع خلال فترة ما قبل الأزمة بأكملها. كما يتضح من الشكل 25، الذي يبين اتجاه حصة الصادرات المصرية الموجهة إلى السوق الليبية خلال فترة ما قبل الأزمة 2010-2000، فقد تحقق أفضل أداء في عام 2010 عندما بلغت حصة ليبيا من إجمالي الصادرات المصرية 4.6 في المائة، بقيمة 1.6 مليار دولار.

بالإضافة إلى التجارة في السلع، تعتبر ليبيا سوقاً هامة لكل من الصادرات الخدمية التونسية والمصرية، بما في ذلك الخدمات السياحية بشكل رئيسي، وبشكل أكثر تحديداً، السياحة الطبية. يصعب انفصال جنوب السودان، في عام 2011، عملية تقييم العلاقات التجارية بين السودان وليبيا خلال فترة ما قبل النزاع. علاوة على ذلك، كانت ليبيا بالنسبة للبلدان الثلاثة مصدراً هاماً لتدفق رؤوس الأموال، ولا سيما التحويلات المالية. وفقاً للبنك الدولي، بلغت تدفقات التحويلات الواردة من ليبيا 9 في المائة من مجموع التدفقات إلى مصر و11 في المائة إلى تونس في عام 2010.

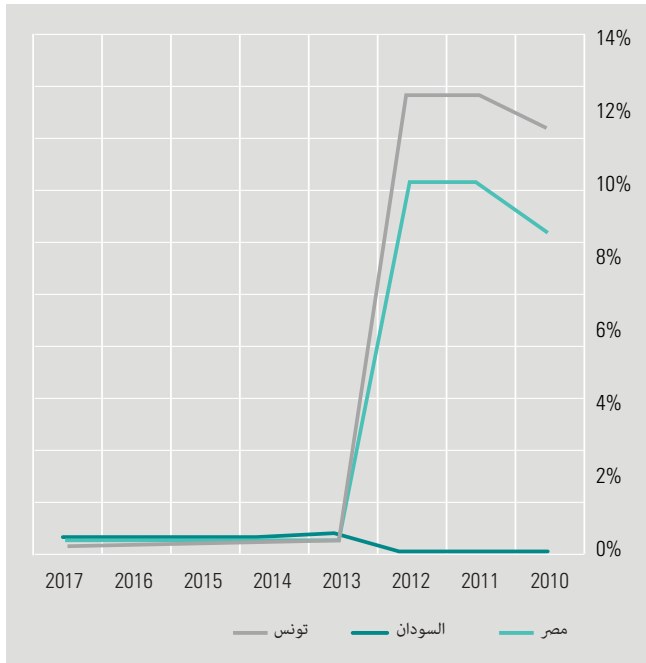
من ناحية أخرى، تظهر البيانات الرسمية تدفقات غير موجودة إلى السودان، ويأتي هذا كنتيجة مباشرة للعقوبات الدولية المفروضة على تحويلات الأموال إلى ذلك البلد، مقترنة بفجوة كبيرة بين أسعار الصرف الرسمية وغير الرسمية. على العكس من ذلك، من المرجح أن تكون التحويلات المالية أعلى بكثير من تلك المبلغ عنها رسمياً، ويرجع ذلك أساساً إلى كونها غير رسمية وتتم في الغالب نقداً. وبناء عليه، قد يصل إجمالي التحويلات من ليبيا إلى تونس إلى أعلى بـ 2.5 مرة من تلك التي يُبلغ عنها، وفقاً للبنك الأفريقي للتنمية (2011).

أخيراً، وفيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، فإن التدفقات من ليبيا إلى هذه البلدان العربية الثلاثة متقلبة جداً وتقتصر على عدد قليل من المشاريع المحددة التي تنفذها أساساً المؤسسات العامة الليبية. لوحظت في عام 2010 أعلى نسبة مساهمة قدمتها ليبيا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر، حيث بلغت 5 في المائة تقريباً. في حالة تونس، يبين إعداد التقارير الرسمية مساهمة طفيفة تبلغ نحو 1 في المائة في مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة التونسية،

3.4 في المائة، مقابل انخفاض في مجموع صادرات السلع مع بقية العالم بنحو 1 في المائة. علاوة على ذلك، لم تمثل الصادرات إلى ليبيا في عام 2019 سوى 74 في المائة من القيمة المحققة في عام 2010، مقابل 91 في المائة لإجمالي الصادرات (الشكل 24). بالنسبة لمصر، تكاد تتشابه الصورة مع ليبيا، ولكنها تختلف مع العالم. في عام 2019، مثلت صادرات السلع المصرية إلى ليبيا 68 في المائة من القيمة المحققة في عام 2019، مقابل زيادة بنسبة 16 في المائة في إجمالي الصادرات من السلع إلى العالم (الشكل 23). علاوة على ذلك، انخفضت الصادرات إلى ليبيا في الفترة بين عامي 2010 و2019 بمعدل سنوي بلغ 4.2 في المائة، مقارنة بزيادة إجمالي الصادرات إلى العالم بنسبة 1.7 في المائة (الشكل 26).

فيما يتعلق بالتحويلات المالية، يُظهر الشكل 27 انخفاض حصة مصر وتونس من التحويلات الواردة من ليبيا من حوالي 9 في المائة و11 في المائة على التوالي في عام 2010 إلى أقل من 0.5 في المائة في عام 2017، لتصل إلى نفس المستوى الأولي الذي حققه السودان في عام 2010. إنما تعتبر حالة السودان، كما ذكر آنفاً، حالة خاصة جداً، حيث أجبرت العقوبات الدولية، مقترنة بفجوات كبيرة بين أسعار الصرف الرسمية وغير الرسمية، على تسديد جميع مدفوعات التحويلات المالية نقداً وليس عن طريق التحويلات المصرفية. في عام 2019، مثل إجمالي تدفقات التحويلات إلى مصر 161 في المائة من المبلغ الذي تم تلقيه في عام 2010، مقارنة بنسبة 16.1 في المائة فقط للسودان و92.2 في المائة لتونس.

الشكل 27. اتجاهات تدفقات التحويلات المالية الواردة من ليبيا إلى إجمالي التدفقات 2010-2017



المصدر: حسابات المؤلف باستخدام قاعدة بيانات البنك الدولي الخاصة بالتحويلات.

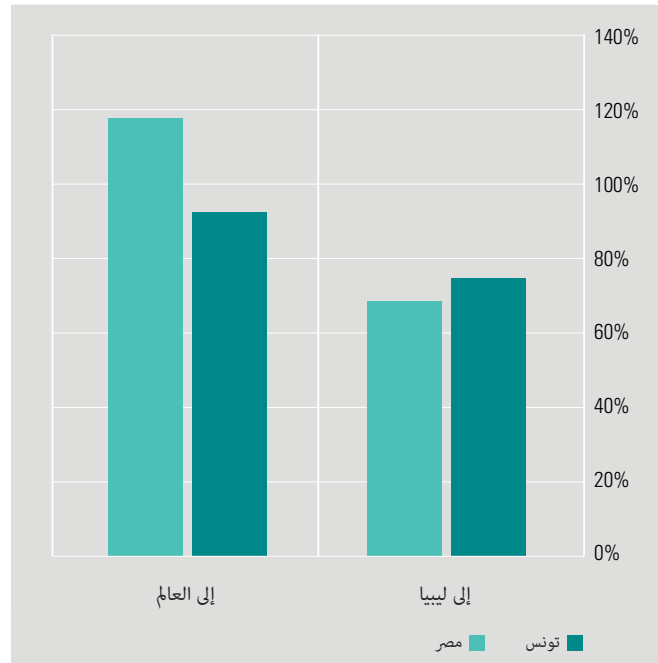
ويقتصر تنفيذها على عدد قليل من المؤسسات، لا سيما في قطاعي السياحة وتوزيع النفط خلال فترة ما قبل النزاع.

أثناء النزاع

أدى النزاع في ليبيا إلى تعطيل التجارة الخارجية بشكل كبير وشل اقتصاد البلاد منذ عام 2011. وكان لذلك أثر كبير على البلدان المجاورة الثلاثة التي تم النظر فيها في هذا التقييم. عانت هذه البلدان من التوقف المفاجئ في التجارة في بعض المنتجات والاستثمار الأجنبي المباشر، فضلاً عن عودة عمّالها إلى بلدانهم الأصلية بدون موارد، مما زاد من الضغوط على المساعدة الاجتماعية العامة. مع ذلك، كان تأثير النزاع إيجابياً من حيث صادرات بعض المنتجات ونفقات العمال الذين عادوا من ليبيا إلى مصر وتونس خلال الفترة الأولى للنزاع.

بالنسبة لتونس، تأثرت الصادرات بشكل كبير. خلال الفترة بين 2011 و2019، استوعبت ليبيا نحو 4 في المائة من إجمالي الصادرات التونسية، مقارنة بنسبة 3 في المائة لمصر. بالنسبة للسودان، لم تستوعب ليبيا سوى 0.03 في المائة من صادراتها خلال الفترة بين 2012 و2018. يعزى انخفاض مستوى الصادرات من السودان إلى ليبيا إلى حد كبير إلى العقوبات الدولية التي جعلت جميع العمليات التجارية بشكل كامل غير رسمية. زادت هذه الآثار السلبية من حدة الأزمة الاقتصادية التي لوحظت في البلدان الثلاثة ابتداءً من عام 2011 بسبب التغيرات السياسية وعدم الاستقرار. مقارنة بعام 2010، انخفضت الصادرات من تونس إلى ليبيا بمعدل سنوي قدره

الشكل 26. نسب الصادرات إلى ليبيا مقابل إجمالي الصادرات 2010-2019: حالي تونس ومصر



المصدر: حسابات المؤلف باستخدام قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية COMTRADE.



3

3. السلام في ليبيا وجدول أعمال

التعاون الإقليمي: المنهجية

ألف. المنهجية

ثانية، تم توسيع قاعدة البيانات لتشمل ثمانية بلدان عربية إضافية، باستخدام عملية فنية معقدة لوضع مصفوفات المحاسبة الاجتماعية الوطنية الجديدة وإدماجها في GTAP (مشروع تحليل التجارة العالمية) 10 الأصلي. شملت البلدان الجديدة الجزائر والعراق ولبنان وليبيا وموريتانيا ودولة فلسطين والجمهورية العربية السورية واليمن.

للقيام بذلك، تم تقسيم ثلاث مناطق فرعية أصلية من تلك التي تم تناولها في النموذج لدمج الدول العربية الثمانية الجديدة. المناطق الفرعية الثلاث المعنية التي أدرجت بشكل فردي في قاعدة البيانات العالمية الأصلية هي ما تبقى من دول شمال أفريقيا، وما تبقى من دول الشرق الأوسط، وما تبقى من دول غرب أفريقيا. شملت الانقسامات حصص الإنتاج، والأسهم التجارية، وأسهم تكلفة المدخلات، وأسهم التصرف في الإنتاج، وأنواع مختلفة من الضرائب. وحيثما توافرت البيانات، استُخدمت مصفوفات المحاسبة الاجتماعية الوطنية الجديدة التي تم إنشاؤها خصيصاً لإصدار نموذج محاكاة التجارة العربية، في حين يفترض أن مجموعات البيانات الناقصة هي نفس مجموعات البيانات في المناطق المركبة المجمعة.

بالنسبة للبلدان العربية الجديدة الثمانية المعنية، تشمل مجموعات البيانات الناقصة تحويلات رأس المال والإيرادات حسب المنشأ والمقصد، والتكلفة القطاعية للنقل في التجارة الدولية حسب المنشأ والمقصد، فضلاً عن التجارة في الخدمات حسب المنشأ والمقصد. بيد أنه نظراً للتفاوت الأولي في التصنيف القطاعي لمصفوفات المحاسبة الاجتماعية الثمانية الجديدة، تم اتخاذ قرار باعتماد التصنيف القطاعي النهائي الأكثر منطقية والذي سيتم اعتماده للبلدان الثمانية بالإضافة إلى بقية البلدان والمناطق التي تم النظر فيها في قاعدة البيانات العالمية الجديدة.

تشمل قاعدة البيانات العالمية الجديدة التي تم إنشاؤها، 20 قطاعاً و32 بلداً ومنطقة. تشمل قائمة البلدان والمناطق ما يلي: الجزائر والبحرين والصين ومصر والهند وإيران والعراق واليابان والأردن والكويت ولبنان وليبيا وموريتانيا والمغرب وعمان ودولة فلسطين وقطر والمملكة العربية السعودية وكوريا الجنوبية والجمهورية العربية السورية وتونس وتركيا

لأغراض محددة تتعلق بهذه الدراسة، استُخدمت نسخة معدلة من نموذج محاكاة التجارة العربية، بدلاً من نموذج قطري أو ثنائي وطني. هناك أسباب متعددة وراء اختيار هذه الأداة. أولاً، تعتبر ليبيا مصدراً هاماً للنفط في العالم، وبالتالي يعتبر افتراض السعر العالمي المُتخذ غير مناسب. ثانياً، لا يمكن النظر في التغييرات في أنظمة التجارة الثنائية بين ليبيا وشركائها التجاريين الرئيسيين في المنطقة العربية بمعزل عن علاقة الاقتصاد الليبي ببقية العالم، وفي المقام الأول مع الشركاء الأوروبيين الرئيسيين، تحديداً فرنسا وإيطاليا، فضلاً عن الإمارات العربية المتحدة وتركيا. ثالثاً، عند الحديث عن العلاقات الاقتصادية بين ليبيا وشركائها في المنطقة العربية، من المهم النظر في علاقاتها مع دول أخرى من بقية العالم وبدائلها المحتملة مع الاقتصادات العربية. علاوة على ذلك، فإن ارتفاع معدل انفتاح الاقتصاد الليبي، بسبب هيمنة صادراته النفطية ومكانته كمستورد صافي لمعظم فئات المنتجات، يتطلب استخدام نموذج عالمي مصمم خصيصاً لتغطية آثار التغيرات الأخيرة والمحتملة في السياق الاقتصادي العالمي على ذلك الاقتصاد، التي أثرت ولا تزال تؤثر على أداء الاقتصاد الليبي وعلاقاته مع شركائه. وبمثل وباء «كوفيد-19» وآثاره على الطلب العالمي على الطاقة عائقاً رئيسياً جديداً يعمل الاقتصاد الليبي في ظله.

يستند نموذج محاكاة التجارة العربية، الذي وضعته الإسكوا، إلى نموذج التوازن العام المتعدد القطاعات والبلدان القابل للحساب للتجارة الدولية (MIRAGE) الذي وُضع في مركز الدراسات الاستطلاعية والمعلومات الدولية (Bchir and others, 2002).

1. قاعدة البيانات

تمت معايرة النموذج أولاً باستخدام أحدث مجموعة بيانات عالمية، GTAP (مشروع تحليل التجارة العالمية) الإصدار 10. ولم تشمل قاعدة البيانات الأصلية سوى 10 بلدان عربية هي مصر والأردن والمغرب وتونس وبلدان مجلس التعاون الخليجي الست (البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة). في مرحلة

الإمداد. يستخدم الإنتاج خمسة عوامل هي: رأس المال، واليد العاملة الماهرة، واليد العاملة غير الماهرة، والأراضي والموارد الطبيعية العوامل الثلاثة الأولى هي عوامل عامة، في حين أن العاملين الأخيرين هما عاملان محددان. تفترض وظيفة الإنتاج وجود التكامل التام بين القيمة المضافة والاستهلاك الوسيط. تتبع التركيبة القطاعية لمجموع الاستهلاك الوسيط لدالة مرونة إحلال ثابتة CES. ولكل قطاع من قطاعات المنشأ، يكون التداخل نفسه بالنسبة للاستهلاك النهائي، مما يعني أن لحزمة القطاع نفس هيكل الاستهلاك النهائي والمتوسط. يهدف هيكل القيمة المضافة إلى مراعاة التكامل النسبي الموثق جيداً لرأس المال. وهكذا يتم تجميع هذين العاملين بشكل منفصل مع مرونة استبدال أقل (0.6)، في حين يفترض أن تكون قابلية الاستبدال أعلى (مرونة 1.1) بين هذه الحزمة وعوامل أخرى. من المفترض أن تستمر العائدات القياسية والمنافسة الكاملة في القطاعات الزراعية.

رؤوس الأموال، ومقاصة الأسواق وإغلاق الاقتصاد الكلي. سلعة رأس المال هي نفسها مهما كان قطاع الاستخدام، ومن المفترض أن يكون رأس المال متنقلاً تماماً عبر القطاعات داخل كل منطقة. على الصعيد الإقليمي، يفترض أن يكون احتياطي رأس المال ثابتاً في عمليات المحاكاة الأساسية لهذه الورقة. كما أن الموارد الطبيعية ثابتة تماماً ومخصصة لقطاع التعدين الذي يشمل استخراج النفط والغاز الطبيعي وقد لا يتم تجميعها. يفترض أن يكون كلا النوعين من اليد العاملة (الماهرة وغير الماهرة) متنقلاً تماماً عبر القطاعات. أما بالنسبة للإغلاق على صعيد الاقتصاد الكلي، فيفترض أن يكون الرصيد الحالي خارجياً (ويساوي قيمته الأولية من حيث القيمة الحقيقية)، في حين تكون أسعار الصرف الحقيقية هي أسعار داخلية.

البطالة والهجرة والتحويلات المالية. لأغراض محددة تتعلق بهذه الدراسة، تم توسيع النسخة الأولى الموحدة لنموذج محاكاة التجارة العربية وتغييرها. وتفترض النسخة المعدلة أن سوق العمل غير مثالية وأن البطالة ناتجة عن مستوى الحد الأدنى للأجور الذي يتجاوز الأجر المتوازن. بالنسبة لليد العاملة الماهرة وغير الماهرة، تتم معايرة الحد الأدنى للأجور بشكل ديناميكي من أجل إعادة إنتاج مستويات البطالة التي لوحظت على مدى السنوات الماضية (2014-2019) والمتوقعة للسنوات القادمة (2020-2025) لجميع البلدان والمناطق المشمولة في النموذج.

يؤدي إدخال الهجرة في النموذج إلى إحداث تغيير في العرض المحلي للعمل، سواء في البلدان الموردة أو المستقبلة. في البلد (r) والفترة (t) ، يتم تحديد مستوى العمال من خلال المعادلات التالية:

والإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة والولايات المتحدة واليمن، بالإضافة إلى بقية بلدان آسيا، وبقية بلدان منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (كندا + المكسيك)، وبقية بلدان أمريكا، وبلدان الاتحاد الأوروبي الـ 27، وبقية بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وبقية العالم.

القطاعات العشرون فهي الحبوب والمحاصيل الأخرى والإنتاج الحيواني والحراثة وصيد الأسماك والبتترول الخام والغاز الطبيعي وغيرها من الأنشطة الاستخراجية وصناعات تجهيز الأغذية وصناعات المنسوجات والملابس والصناعات الكيماوية والصناعات الميكانيكية والصناعات الكهربائية والإلكترونية والصناعات التحويلية الأخرى وخدمات النقل والخدمات السياحية والإدارة العامة والبناء والخدمات الصحية والترفيهية وغيرها من الخدمات.

أخيراً، ونظراً لأهمية الروابط الاقتصادية بين ليبيا والسودان، ووافق تعميق التكامل، قررنا بذل جهد خاص لإدماج السودان في قاعدة بيانات النموذج، باستخدام أحدث نظام مصفوفات الحسابات الاجتماعية الذي وضعه المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية.

2. نموذج محاكاة التجارة العربية

يختص نموذج محاكاة التجارة العربية بتحليل السياسات التجارية بشكل خاص. هو نسبياً نموذج كلاسيكي جديد معياري للنشاط الاقتصادي، مصمم خصيصاً لتحليل السيناريوهات الدينامية التي تُحل كسلسلة من التوازن الثابت، مع ربط الفترات بمتغيرات دينامية (السكان ونمو العمل، وتراكم رأس المال والإنتاجية). تتم مقارنة سيناريوهات السياسات بسيناريو الأساس أو سيناريو بقاء الأمور على حالها. يتم أدناه توضيح السمات الرئيسية للنموذج، في حين تتاح مواصفاته الفنية الكاملة في ورقة فنية أعدتها الإسكوا (الإسكوا، 2020).

يُصاغ جانب الطلب في كل منطقة من خلال وكيل تمثيلي، وظيفته ذات فائدة عابرة للزمن، مع تخصيص حصة ثابتة من الدخل الإقليمي للمدخرات، ويُستخدم الباقي لشراء الاستهلاك النهائي. تحت دالة كوب دوغلاس من المستوى الأول، يتم تمثيل مفاضلة الاستهلاك عبر القطاعات من خلال دالة نظام الإنفاق الخطي-مرونة إحلال ثابتة (CES-LES). كل وظيفة فرعية قطاعية هي تداخل لدلائل مرونة إحلال ثابتة CES، مقارنة بدالة Stiglitz-Dixit - Armington القياسية المتداخلة (انظر مثلاً هاريسون وآخرون، 1997)، مع استثناءين، وهما المنتجات المحلية التي يفترض أن تستفيد من وضع محدد للمستهلكين، مما يجعلها أقل قابلية للاستبدال بالمنتجات الأجنبية من المنتجات الأجنبية فيما بينها. والمنتجات التي تأتي من مناطق منشأ مختلفة والتي يفترض أن تنتمي إلى نطاقات جودة مختلفة.

للبيد العاملة غير الماهرة: $L(r,t)$

$$L(r,t) = L(r,t-1) (1 + g^L(r,t)) + \sum_s [FMIG^L(s,r,t) - FMIG^L(r,s,t)]$$

للبيد العاملة الماهرة: $H(r,t)$

$$H(r,t) = L(r,t-1) (1 + g^H(r,t)) + \sum_s [FMIG^H(s,r,t) - FMIG^H(r,s,t)]$$

حيث تمثل $g^L(r,t)$ و $g^H(r,t)$ معدلات النمو الطبيعي للبيد العاملة غير الماهرة والماهرة في الوقت t للبلد r . وتمثل $FMIG^L(s,r,t)$ تدفقات المهاجرين المهرة وغير المهرة من مقاطعة (s) إلى بلد (r). رصيد المهاجرين غير المهرة (والمهرة) من المقاطعة (s) في البلد (r). يتم إعطاؤه (على التوالي) من قبل: $MIG^L(s,r,t)$ $MIG^H(s,r,t)$

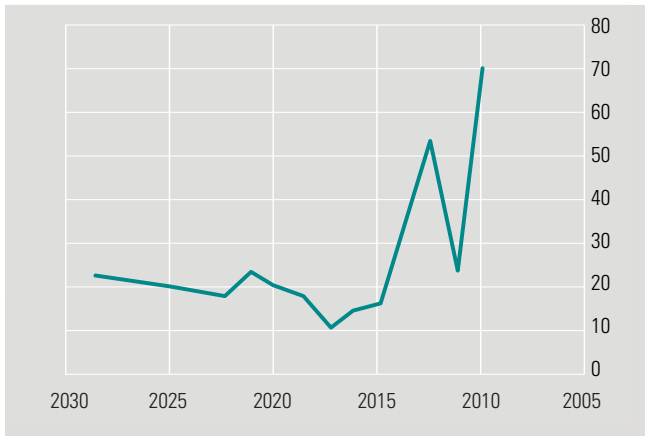
$$MIG^L(s,r,t) = MIG^L(s,r,t-1) + FMIG^L(s,r,t)$$

$$MIG^H(s,r,t) = MIG^H(s,r,t-1) + FMIG^H(s,r,t)$$

أخيراً، يفترض النموذج وجود تحويلات مستمرة يقوم بها المهاجرون $S_REM(r,s)$ ، ويُصاغ على غرار التحويل من الأسر المعيشية في البلد r إلى الأسر المعيشية في البلد s . يتم بعدها تحديد مستوى التحويلات من مقاطعة (r) إلى بلد (s) من خلال:

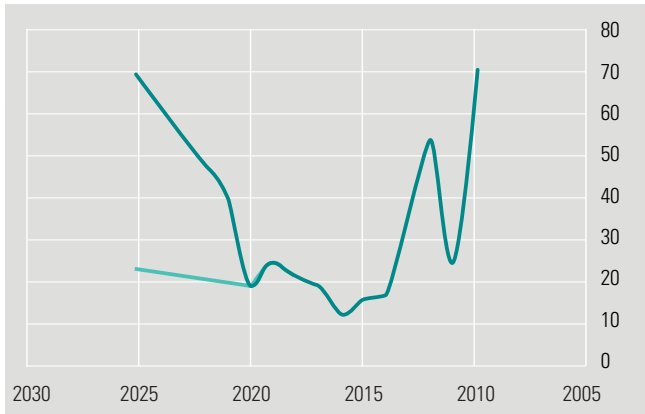
$$REM(r,s,t) = S_REM (MIG^L(s,r,t) + MIG^H(s,r,t))$$

الشكل 28. تطور الناتج المحلي الإجمالي لليبيا في حال استمرار الأزمة



المصدر: الاسكوا (2020). التكلفة الاقتصادية للصراع في ليبيا. E/ESCWA/CL6. GCP/2020/TP.8 (تقرير قادم)

الشكل 29. مسار انتعاش الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا



المصدر: الاسكوا (2020). التكلفة الاقتصادية للصراع في ليبيا. E/ESCWA/CL6. GCP/2020/TP.8 (تقرير قادم)

ديناميات. في إطار ديناميكي متكرر نموذجي، يتم حل المسار الزمني للنموذج كتسلسل من التوازن الثابت في كل عام. بعبارة أخرى، لا يشكل الحل في أي سنة معينة دالة للمتغيرات الاستشرافية، رغم احتمال كونها دالة صريحة للمتغيرات السابقة المعروفة، وبالتالي خارجية. في حين أن هناك عيوباً في الإطار الدينامي المتكرر، ولا سيما في نمذجة السلوك المتعلق بالمدخرات والاستثمار، فإن ميزته الرئيسية الوحيدة هي سهولة إنشائه وحله البالغة (Van der Mensbrugghe, 1998). هناك عدة روابط خلفية بين فترة وأخرى، تغطي النمو السكاني، وزيادة الإنتاجية، وتراكم رأس المال. يمكن حل معظم هذه الروابط خارج إطار النمذجة، أو بعبارة أخرى، بين فترات الحلول. والاستثناء الوحيد هو دالة تراكم رأس المال.

باء. السيناريوهات

إذا ما استمرت الأزمة (السيناريو المرجعي)، فمن المفترض أن يتطور نمو الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا وفقاً للتقييم الذي أجرته دراسة بن حمودة (2020) والمبين في الشكل 28 أدناه. بالإضافة إلى ذلك، نعتقد أن تكلفة التبادل التجاري بين ليبيا والبلدان المجاورة قد تضاعفت خلال الأزمة.

وإذا ما تمت عملية السلام، فإننا نفترض:

- أن يستعيد إنتاج ليبيا من النفط والغاز مستوى ما قبل الأزمة بحلول عام 2021؛
- أن يكون هناك زيادة في الإنتاجية تسمح للبلد باستعادة مستوى الناتج المحلي الإجمالي إلى ما قبل الأزمة (الشكل 29)؛
- أن تفرض ليبيا رسوما جمركية بنسبة 10 في المائة على جميع المنتجات القادمة من خارج منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (PAFTA).



4

4. السلام في ليبيا وجدول أعمال التعاون الإقليمي: النتائج

و2025، 6.72 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في السنة، مقارنة بسيناريو خط الأساس. ويمكن أن يصل هذا المتوسط إلى 4.46 في المائة في مصر، و3.80 في المائة في تونس، و2.67 في المائة في الجزائر خلال الفترة نفسها (الجدول 1).

تمكّننا كذلك من تقدير قيمة مكاسب إحلال السلام في ليبيا بالنسبة لجميع الاقتصادات. وتشير تقديراتنا إلى أن مكاسب مصر خلال الفترة من 2021 إلى 2025 ستصل إلى 99.7 مليار دولار. كما ستصل مكاسب السودان خلال نفس الفترة إلى 22.7 مليار دولار، والجزائر إلى 29.8 مليار دولار، وتونس إلى 9.7 مليار دولار (الجدول 1).

وسيبُلغ إجمالي مكاسب إحلال السلام في ليبيا في المنطقة 161.9 مليار دولار خلال الفترة بين 2021 و2025، أي بمتوسط سنوي قدره 32.38 مليار دولار من المكاسب في الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي.

في هذا الجزء، سنبحث الآثار الاقتصادية لإحلال السلام في ليبيا على بقية العالم. وكنا قد بحثنا في دراستنا آثار السلام على الشركاء التجاريين الرئيسيين لليبيا على الصعيدين الدولي والإقليمي. تُظهر جميع النتائج أن السلام في ليبيا سيكون له آثار اقتصادية إيجابية على الشركاء التجاريين الرئيسيين لليبيا، ولا سيما إيطاليا وفرنسا وتركيا. سنركز في هذه الدراسة، على آثار إحلال السلام على التعاون الإقليمي. على هذا المستوى، تظهر نتائجنا تأثير السلام في ليبيا على مستويات مختلفة، بما في ذلك النمو والاستثمار والعمل والتجارة.

ألف. أثر السلام على النمو

تُظهر عمليات المحاكاة التي قمنا بها أن البلدان الأربعة في المنطقة، الجزائر، ومصر، والسودان، وتونس، ستشهد زيادة في النمو مقارنة بسيناريو خط الأساس لاستمرار النزاع الليبي، في حين سيكون للسلام في ليبيا آثار تراكمية أكبر بكثير. وهكذا، ستعادل مكاسب السودان خلال الفترة بين 2021

الجدول 1. مستويات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (التباين مقابل السيناريو المرجعي بالنسبة المئوية)

	2021	2022	2023	2024	2025	المتوسط	بمليارات الدولارات
مصر	1.89	3.05	4.29	5.58	6.91	4.46	99.7
السودان	2.44	4.34	6.43	8.67	11.02	6.72	22.7
تونس	1.84	2.77	3.72	4.70	5.70	3.80	9.7
الجزائر	1.27	1.94	2.62	3.31	4	2.67	29.8
تركيا	0.07	0.10	0.12	0.14	0.16	0.12	5.5
فرنسا	0.06	0.08	0.09	0.11	0.13	0.09	13.1
ألمانيا	0.02	0.03	0.04	0.04	0.05	0.04	7.5
إيطاليا	0.04	0.05	0.06	0.07	0.08	0.06	6
بقية دول أوروبا	0.03	0.04	0.05	0.06	0.07	0.05	14.8
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	-0.04	-0.05	-0.06	-0.07	-0.07	4.46	-6.1

المصدر: تقديرات المؤلف باستخدام نموذج محاكاة التجارة العربية المعدل.

في النهاية، سيكون لعودة السلام أثر هام على الاقتصاد الكلي على بلدان المنطقة وهذا ما أطلقنا عليه أثر النمو. وسيُسفر ذلك عن نمو أسرع، وانخفاض البطالة، وزيادة سريعة

في الاستثمار في البلدان الأربعة المجاورة. وهكذا، سيؤدي إحلال السلام في ليبيا إلى تعزيز التعاون الإقليمي وإلى فوائد اقتصادية كبيرة للمنطقة (الشكل 30).

الشكل 30. تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في البلدان المجاورة لليبيا



المصدر: تقديرات المؤلف باستخدام نموذج محاكاة التجارة العربية المعدل.

باء. أثر السلام على العمل

أعقاب السلام. سيشهد السودان تراجعاً كبيراً في معدل البطالة، الذي يقدر بنسبة -13.93 في المائة خلال الفترة بين 2021 و2025. وسينخفض أيضاً -8.84 في المائة في مصر، و-6.07 في المائة في تونس، و-2.18 في المائة في الجزائر (الجدول 2).

تشير تقديراتنا إلى تراجع كبير في البطالة في بلدان المنطقة نتيجة لمكاسب النمو التي ستتلو في البلدان المجاورة، وكذلك انفتاح ليبيا على القوى العاملة في المنطقة في

الجدول 2. معدل البطالة (الفارق المطلق مقابل السيناريو المرجعي)

2025	2024	2023	2022	2021	
-8.84	-7.19	-5.60	-4.10	-2.76	مصر
-13.93	-10.97	-8.17	-5.56	-3.25	السودان
-6.07	-5.16	-4.28	-3.43	-2.61	تونس
-2.18	-1.77	-1.37	-0.97	-0.59	الجزائر
-0.41	-0.37	-0.30	-0.26	-0.20	تركيا
-0.23	-0.21	-0.18	-0.14	-0.11	فرنسا
-0.09	-0.08	-0.08	-0.06	-0.05	ألمانيا
-0.17	-0.14	-0.13	-0.11	-0.08	بقية دول أوروبا
0.15	0.14	0.13	0.11	0.10	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

المصدر: تقديرات المؤلف باستخدام نموذج محاكاة التجارة العربية المعدل.

جيم. أثر السلام على الاستثمار

الصادرات إلى السوق الليبية. بالمقارنة مع سيناريو خط الأساس، يمكن أن يؤدي السلام في ليبيا إلى زيادة سنوية في الاستثمار بمعدل 5.98 في المائة في المتوسط بالنسبة لمصر و5.49 في المائة لتونس و2.01 في المائة للجزائر (الجدول 3).

بالمثل، سيزداد الاستثمار في مختلف بلدان المنطقة بمجرد إحلال السلام في ليبيا. وهذه الزيادة هي نتيجة المكاسب في النمو في مختلف البلدان واستئناف نمو

الجدول 3. إجمالي الاستثمار (التباين مقابل السيناريو المرجعي بالنسبة المئوية)

المتوسط	2025	2024	2023	2022	2021	
5.98	9.62	7.62	5.69	3.88	2.21	مصر
8.98	15.17	11.76	8.52	5.55	2.91	السودان
5.49	8.69	6.95	5.29	3.73	2.29	تونس
2.01	3.07	2.52	1.97	1.44	0.90	الجزائر
0.26	0.35	0.31	0.26	0.21	0.17	تركيا
0.14	0.18	0.16	0.14	0.12	0.09	فرنسا
0.03	0.03	0.03	0.03	0.02	0.02	ألمانيا
0.10	0.11	0.10	0.08	0.07	0.05	بقية دول أوروبا
0.08	-0.21	-0.19	-0.17	-0.14	-0.12	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

المصدر: تقديرات المؤلف باستخدام نموذج محاكاة التجارة العربية المعدل.

أثر السلام على التجارة

إن تخفيض التكاليف التجارية الذي سيعقب فتح الحدود البرية، وزيادة التعريفات الجمركية التي تفرضها الحكومة الليبية على البلدان غير الأعضاء في اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، سيعطي ميزة نسبية جديدة للمنتجات التونسية والمصرية والسودانية والجزائرية. يمكن أن تزيد الصادرات المصرية إلى ليبيا بنسبة 413 في المائة، في حين يمكن أن تزيد الصادرات التونسية والسودانية والجزائرية بنسبة 308 في المائة و117 في المائة و443 في المائة على التوالي (الجدول 4).

من الآثار الرئيسية الأخرى التي أبرزتها دراستنا هو التأثير على التجارة. تظهر نتائجنا أن السلام في ليبيا سيعزز المزيد من التعاون بين بلدان المنطقة. وأظهرت تقديراتنا أن اتفاق السلام في ليبيا سيزيد التجارة لصالح البلدان المجاورة، مقارنة بمناطق أخرى في العالم.

الجدول 4. الصادرات إلى ليبيا (التباين مقابل السيناريو المرجعي)

المتوسط	2025	2024	2023	2022	2021	
413.42	433.67	433.15	417.50	403.80	369.71	مصر
117.53	117.17	121.28	119.10	119.05	110.13	السودان
308.60	349.90	334.55	307.67	286.22	252.25	تونس
443.80	475.07	468.27	450.65	426.86	387.89	الجزائر
216.86	234.85	231.09	222.32	206.66	183.57	تركيا
160.43	179.89	174.05	164.40	149.84	129.66	فرنسا
158.56	172.54	169.14	162.49	150.97	133.70	ألمانيا
124.41	139.80	135.71	128.21	116.17	99.21	إيطاليا
156.14	172.84	168	159.67	146.83	128.58	بقية دول أوروبا
255.95	286.84	279.56	231.19	248.98	223.06	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

المصدر: تقديرات المؤلف باستخدام نموذج محاكاة التجارة العربية المعدل.

مصر بنسبة -0.85 في المائة في المتوسط، في حين يمكن أن تنخفض الصادرات السودانية بنسبة -4.1 في المائة. بالنسبة لتونس والجزائر، سيزداد إجمالي الصادرات بمعدل متوسط قدره 3.59 في المائة و1.7 في المائة على التوالي خلال الفترة بين 2021 و2025. سيبرز هذا الاتجاه بشكل أوضح عند النظر إلى الواردات (الجدول 6). بالتالي، سيكون للسلام في ليبيا آثار هامة، وسينتج عنه زيادة في واردات مصر بنسبة 5.86 في المائة في المتوسط السنوي، مقارنة بسيناريو خط الأساس. وسترتفع الواردات من السودان وتونس والجزائر إلى 12.7 في المائة و6.31 في المائة و0.36 في المائة على التوالي.

ستعزز زيادة الصادرات إلى ليبيا إجمالي الصادرات في معظم البلدان المجاورة. ستكون الصادرات التونسية في المتوسط أعلى بنسبة 3.59 في المائة سنوياً من سيناريو استمرار النزاع خلال الفترة بين 2021 و2025. سيبلغ متوسط معدل النمو السنوي لمجموع الصادرات في الجزائر 1.7 في المائة عن معدل خط الأساس خلال ذات الفترة (الجدول 5). سيعاني السودان ومصر وُحدهما من انخفاض في مجموع صادراتهما. في الواقع، ستولد تحويلات العمال المصريين والسودانيين في ليبيا تقديراً لسعر الصرف الحقيقي الذي سيؤثر على حجم الصادرات والواردات في هذين البلدين من خلال الآثار السلبية على القدرة التنافسية. يمكن أن ينخفض مجموع صادرات

الجدول 5. إجمالي الصادرات (التباين مقابل السيناريو المرجعي بالنسبة المئوية)

المتوسط	2025	2024	2023	2022	2021	
-0.85	-2.55	-1.60	-0.36	0.03	0.61	مصر
-4.10	-7.84	-5.90	-3.28	-2.21	-0.66	السودان
3.59	3.89	3.81	3.87	3.37	2.95	تونس
1.70	2.71	2.20	1.64	1.20	0.70	الجزائر
0.20	0.24	0.21	0.24	0.16	0.13	تركيا
0.13	0.16	0.14	0.15	0.11	0.08	فرنسا
0.03	0.04	0.04	0.04	0.03	0.02	ألمانيا
0.11	0.08	0.07	0.07	0.05	0.04	بقية دول أوروبا
0.06	0.09	0.08	0.04	0.05	0.03	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

المصدر: تقديرات المؤلف باستخدام نموذج محاكاة التجارة العربية المعدل.

الجدول 6. إجمالي الواردات (التباين مقابل السيناريو المرجعي بالنسبة المئوية)

المتوسط	2025	2024	2023	2022	2021	
5.86	9.84	7.67	5.35	3.71	2.01	مصر
12.70	22.69	17.12	11.24	7.41	3.49	السودان
6.31	9.29	7.72	6.09	4.72	3.32	تونس
0.36	0.67	0.50	0.44	0.16	-0.01	الجزائر
0.65	0.88	0.77	0.63	0.52	0.40	تركيا
0.27	0.37	0.32	0.24	0.22	0.17	فرنسا
0.10	0.14	0.12	0.10	0.09	0.07	ألمانيا
0.38	0.26	0.23	0.17	0.15	0.12	بقية دول أوروبا
0.19	-0.29	-0.26	-0.19	-0.20	-0.16	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

المصدر: تقديرات المؤلف باستخدام نموذج محاكاة التجارة العربية المعدل.

يمكن ملاحظة هذا الاتجاه من خلال دراسة تطور القيمة المضافة في مختلف الاقتصادات المجاورة وتطور صادراتها القطاعية إلى ليبيا.

من حيث التغيرات في القيمة المضافة، حدثت زيادة سريعة في القيمة المضافة لقطاع الحبوب، بالنظر إلى احتياجات ليبيا

دال. أثر السلام القطاعي

تشير تقديراتنا إلى أن نهاية النزاع وإحلال السلام في ليبيا سيؤديان إلى أثر قطاعي هام، وإلى توحيد جهود التنويع في البلدان المعنية.

الأغذية الزراعية نمواً سنوياً يبلغ في المتوسط 1 في المائة، في حين ستتمو أنشطة الصناعات التحويلية الأخرى بنسبة 1.37 في المائة، وستتمو أنشطة البناء بنسبة 1.07 في المائة خلال الفترة نفسها (الجدول 8).

كما ستشهد الجزائر نفس الاتجاه خلال الفترة نفسها، بمتوسط نمو سنوي 1.38 في المائة في صناعة النسيج، و1.69 في المائة للصناعات الكيماوية، و2.6 في المائة في صناعات المعدات الكهربائية، و2.02 في المائة للآلات والمعدات، و0.87 في المائة بالنسبة للمنتجات المصنعة الأخرى (الجدول 10).

بالتوازي مع انتهاء النزاع في ليبيا، يمكن أن يؤدي الوصول التفضيلي للصادرات من الدول المجاورة الأربعة إلى ليبيا إلى مكاسب اقتصادية مهمة لهذه البلدان. هناك أربعة مصادر رئيسية للمكاسب من خلال تعميق التكامل بين الدول الأربع وليبيا. يرتبط الأول ارتباطاً مباشراً بالأثر الإيجابي لزيادة الصادرات على النمو الاقتصادي، ما يعزز القدرات الإنتاجية وخلق فرص العمل. ثانياً، يؤدي الانفتاح المتزايد على المنتجات والخدمات

الغذائية وعجزها. سيصل متوسط الزيادة السنوية خلال الفترة بين 2021 و2025 إلى 1.19 في المائة في مصر، و1.36 في المائة في تونس، و2.65 في المائة في الجزائر (الجدول من 7 إلى 11).

ولا تقتصر هذه الزيادة على قطاع الحبوب فحسب، بل تؤثر أيضاً على الأنشطة الزراعية الأخرى. بالمقارنة مع السيناريو المرجعي، سترتفع القيمة المضافة في القطاع الزراعي بنسبة 1.33 في المائة في مصر و1.12 في المائة سنوياً لتونس في المتوسط خلال فترة المحاكاة 2025-2021.

لن يقتصر النمو في البلدان المجاورة على القطاع الزراعي فحسب، بل سيؤثر أيضاً على القطاعات التي تقع في صميم التنوع الاقتصادي لهذه البلدان. ففي مصر، على سبيل المثال، سيكسب قطاع الآلات والمعدات نحو 1 في المائة سنوياً خلال الفترة من 2021 إلى 2025 (الجدول 7).

بالمثل، سوف تشهد الصناعات التحويلية تطوراً سريعاً في تونس بعد اتفاق السلام في ليبيا. وهكذا، ستشهد صناعات

الجدول 7. القيمة المضافة حسب القطاع في مصر (التباين مقابل السيناريو المرجعي بالنسبة المئوية)

المتوسط	2025	2024	2023	2022	2021	
1.19	1.78	1.48	1.19	0.89	0.6	الحبوب
-0.81	-1.51	-1.01	-0.84	-0.51	-0.17	المنتجات الحيوانية
1.02	1.87	1.36	1.02	0.68	0.17	الحراجه وصيد الأسماك
1.33	2.22	2.22	2.22	0	0	بقية القطاع الزراعي/مجالات الزراعة
-0.83	-4.17	0	0	0	0	النفط والغاز
-0.98	-2.42	-1.83	-1.23	0	0.63	عمليات استخراج أخرى
0.8	1.32	1.06	0.8	0.53	0.27	المنتجات الغذائية
0.91	1.15	1.15	1.14	0	1.12	النسيج
-1.36	-2.75	-1.68	-1.14	-0.58	-0.58	الكيمياء
-3.98	-6.28	-5.05	-4.03	-2.77	-1.72	المعدات الكهربائية
0.96	1.48	1.29	0.92	0.74	0.37	الآلات والمعدات
-1.17	-1.63	-1.61	-1.33	-0.79	-0.52	المنتجات المصنعة الأخرى
1.03	2	1.59	0.79	0.79	0	السياحة
-0.49	-0.81	-0.71	-0.41	-0.31	-0.2	النقل
0.6	1.06	0.82	0.61	0.37	0.12	أنشطة الصحة والعمل الاجتماعي
1.82	3.06	2.54	2.02	1.01	0.5	الخدمات الترفيهية وغيرها
-2.03	-3.25	-2.49	-2.11	-1.38	-1.02	البناء
-0.62	-1.04	-0.83	-0.62	-0.41	-0.2	الإدارة العامة والدفاع
-0.21	-0.78	-0.52	-0.13	0.13	0.27	خدمات أخرى

المصدر: تقديرات المؤلف باستخدام نموذج محاكاة التجارة العربية المعدل.

الجدول 8. القيمة المضافة حسب القطاع في تونس (التباين مقابل السيناريو المرجعي بالنسبة المئوية)

المتوسط	2025	2024	2023	2022	2021	
1.36	2.7	1.35	1.35	1.37	0	الحبوب
0.77	1.54	1.54	0.76	0	0	المنتجات الحيوانية
0	0	0	0	0	0	الحراثة وصيد الأسماك
1.12	1.68	1.4	1.12	0.84	0.56	بقية القطاع الزراعي/مجالات الزراعة
-3.97	-5.31	-4.76	-3.77	-3.27	-2.78	النفط والغاز
0.59	0.99	0.99	0.99	0	0	عمليات استخراج أخرى
0.99	1.62	1.32	1.01	0.61	0.41	المنتجات الغذائية
-1.47	-2.2	-1.73	-1.56	-1.09	-0.77	النسيج
3	3.45	3.31	3	2.85	2.38	الكيمياء
-2.38	-3.93	-3.09	-2.26	-1.64	-1.02	المعدات الكهربائية
0.65	0.82	0.41	0.81	0.4	0.81	الآلات والمعدات
1.37	1.08	1.4	1.4	1.56	1.41	المنتجات المصنعة الأخرى
0.35	0.88	0.59	0.29	0	0	السياحة
-1.55	-2.32	-1.86	-1.64	-1.18	-0.71	النقل
-0.69	-0.71	-0.7	-0.69	-0.68	-0.67	أنشطة الصحة والعمل الاجتماعي
-0.31	-0.78	0	0	-0.78	0	الخدمات الترفيهية وغيرها
1.07	2.26	1.45	0.97	0.49	0.16	البناء
-1.28	-1.74	-1.48	-1.23	-1.22	-0.73	الإدارة العامة والدفاع
-0.31	-0.32	-0.32	-0.29	-0.33	-0.29	خدمات أخرى

المصدر: تقديرات المؤلف باستخدام نموذج محاكاة التجارة العربية المعدل.

الجدول 9. القيمة المضافة حسب القطاع في السودان (التباين مقابل السيناريو المرجعي بالنسبة المئوية)

المتوسط	2025	2024	2023	2022	2021	
0.18	-0.87	0	0.88	0.88	0	الحبوب
-2.12	-3.86	-2.9	-1.93	-1.44	-0.48	المنتجات الحيوانية
-0.37	0	-0.93	-0.93	0	0	الحراثة وصيد الأسماك
-0.44	-0.87	-0.44	-0.44	-0.44	0	بقية القطاع الزراعي/مجالات الزراعة
-5.63	-9.39	-7.53	-5.71	-3.75	-1.79	النفط والغاز
-5.64	-8.7	-7.35	-5.88	-4.48	-1.54	عمليات استخراج أخرى
-0.36	-0.64	-0.51	-0.39	-0.26	0	المنتجات الغذائية
-1.04	-1.96	-1.96	-0.65	-0.65	0	النسيج
-1.53	-2.89	-2.16	-1.44	-0.95	-0.24	الكيمياء
-2.69	-5.21	-4.17	-3.09	-1.03	0	المعدات الكهربائية
-1.66	-3.47	-2.78	-1.39	-0.69	0	الآلات والمعدات
-3.64	-6.74	-5.05	-3.56	-2.08	-0.82	المنتجات المصنعة الأخرى
1.72	3.09	2.43	1.54	1.1	0.44	السياحة
0.19	0.24	0.24	0.24	0.24	0	النقل
7.91	13.52	10.71	7.86	4.98	2.48	أنشطة الصحة والعمل الاجتماعي
1.81	3.25	2.53	1.81	1.08	0.36	الخدمات الترفيهية وغيرها
1.56	2.92	2.24	1.46	0.88	0.29	البناء
8.38	14.43	11.4	8.29	5.18	2.58	الإدارة العامة والدفاع
0.16	0.3	0.25	0.15	0.1	0	خدمات أخرى

المصدر: تقديرات المؤلف باستخدام نموذج محاكاة التجارة العربية المعدل.

الجدول 10. القيمة المضافة حسب القطاع في الجزائر (التباين مقابل السيناريو المرجعي بالنسبة المئوية)

	2021	2022	2023	2024	2025	المتوسط
الحبوب	0	3.33	3.33	3.33	3.23	2.65
المنتجات الحيوانية	0	0	0	1.16	1.16	0.46
الحراثة وصيد الأسماك	0	0	0	0	0	0
بقية القطاع الزراعي/مجالات الزراعة	0.67	0.67	0.67	0.67	1.33	0.8
النفط والغاز	-0.49	-0.56	-0.71	-0.87	-0.96	-0.71
عمليات استخراج أخرى	0	0	0	0	0	0
المنتجات الغذائية	0.2	0	0	0	0.2	0.08
النسيج	0	1.16	1.15	2.3	2.27	1.38
الكيمياء	1.14	1.43	1.72	1.87	2.31	1.69
المعدات الكهربائية	1.9	1.89	1.85	3.67	3.6	2.6
الآلات والمعدات	1.14	1.7	1.69	2.79	2.75	2.02
المنتجات المصنعة الأخرى	0.44	0.66	0.87	1.07	1.27	0.87
السياحة	0	0	-0.48	-0.48	-0.96	-0.38
النقل	0	0	0	-0.52	0	-0.1
أنشطة الصحة والعمل الاجتماعي	-0.27	-0.54	-0.55	-0.56	-0.85	-0.55
الخدمات الترفيهية وغيرها	0	0	0	0	0	0
البناء	-0.39	-0.5	-0.67	-0.84	-0.95	-0.67
الإدارة العامة والدفاع	-0.52	-0.27	-0.53	-0.81	-0.82	-0.59
خدمات أخرى	-0.04	-0.08	-0.11	-0.15	-0.15	-0.11

المصدر: تقديرات المؤلف باستخدام نموذج محاكاة التجارة العربية المعدل.

وضعف مناخ الأعمال، فإن مكاسبها ضئيلة نسبياً مقارنة بمكاسب تونس ومصر. يبين ضعف التنوع في اقتصادات الجزائر والسودان مدى أهمية إعادة تعريف النموذج الإنمائي لهذين البلدين بما يتجاوز استغلال الموارد الطبيعية. كما هو مبين في الجداول 12 إلى 15، تعتبر آثار عملية السلام في ليبيا، بالإضافة إلى تعزيز اندماجها مع البلدان العربية الأربعة المجاورة، إيجابية من حيث صادرات البلدان الأربعة. غير أنه لا تتقاسم جميع البلدان المجاورة المكاسب بطريقة مماثلة. فعلى سبيل المثال، ستحقق تونس ومصر أكبر المكاسب، في حين ستكون مكاسب الجزائر والسودان ضئيلة نسبياً. ويعتبر الأكثر قدرة على تصدير مجموعة كبيرة من المنتجات إلى ليبيا هو الرباح الأفضل، بينما يعتبر الرباح الأصغر هو من لديه المستوى الأدنى من التنوع في سلل الصادرات التي تهيم عليها عادة منتجات التعدين والزراعة. تؤكد التغييرات في الصادرات إلى ليبيا على الآثار الاقتصادية الإجمالية للسلام في ليبيا على الناتج المحلي الإجمالي والاستثمارات في بلدان القبان. علاوة على ذلك، يرجع جزء هام من الزيادة في الصادرات إلى ليبيا إلى انخفاض تكاليف النقل وإلى آثار التحويل.

على المستوى القطاعي، تشير تقديراتنا إلى أن قطاع التصنيع سيحقق أعلى المكاسب من الانتعاش في ليبيا. بالنسبة لتونس، ستحقق صناعات المعدات الكهربائية والسلع الرأسمالية والآلات وغيرها من أنشطة الصناعات التحويلية أعلى المكاسب من حيث الصادرات إلى ليبيا (الجدول 11). وبالمثل، ستزداد صادرات السلع الرأسمالية إلى ليبيا زيادة كبيرة في

الأجنبية عادة إلى توليد ديناميات إضافية في مناخ الأعمال، ما يمكن أن يعزز بدوره الاستثمارات المحلية والأجنبية على حد سواء. ثالثاً، سوف يشجع إلغاء الضوابط التنظيمية في سياق اتفاقات التجارة الحرة والوصول إلى الأسواق الأكبر، المستثمرين الأجانب على الاستثمار في البلدان الأعضاء في منطقة متكاملة. رابعاً، تيسر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عملية نقل التكنولوجيا والمعارف.

بناءً على ذلك، يمكن لتعزيز التكامل بين ليبيا والدول الأربع المجاورة لها، إما من خلال المبادرات القائمة، اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، أو من خلال منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، أو من خلال خطط تكامل جديدة، أن يمثل سبيلاً هاماً لبدء عمليات تحول هامة في الجزائر والسودان من جهة، وتعزيز وجود مصر وتونس في السوق الليبية من جهة أخرى. مع ذلك، يجب ألا يقتصر التكامل الاقتصادي الإقليمي بين ليبيا والبلدان العربية الأربعة المجاورة لها، على مجرد فتح أسواق تجارة المنتجات القائمة، بل يجب أن يكون مصحوباً بمجموعة إصلاحات اقتصادية كلية وقطاعية قادرة على تنمية القدرات الإنتاجية المحلية من خلال التكامل العميق بين الركائز الأربع الرئيسية: تجارة السلع، وتجارة الخدمات، تحركات رأس المال وتحركات الأشخاص.

سيعزز السلام في ليبيا بشكل كبير صادرات معظم البلدان العربية المجاورة (الجدول من 11 إلى 14). ولكن، نظراً للمشاكل الهيكلية التي تواجهها الجزائر والسودان من حيث قلة التنوع

إلى ضعف مستوى التنويع في اقتصاد السودان، سيعاني السودان من تراجع نسبي في قدرته التنافسية الدولية في السوق الليبية، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى آثار السلام في ليبيا على التبادل الحقيقي، ما سيحد من المكاسب خلال الفترة الانتقالية.

مصر (الجدول 12). كما ستستفيد الجزائر من عملية السلام من حيث الصادرات. لكن الزيادة المتوقعة أقل بكثير من تلك المتوقعة في تونس ومصر. الجدول 13- أخيراً، ستزداد أيضاً التغيرات في الصادرات من السودان إلى ليبيا، ولكن بمستوى منخفض مقارنة مع البلدان المجاورة الثلاثة الأخرى. بالإضافة

الجدول 11. صادرات تونس إلى ليبيا (التباين مقابل السيناريو المرجعي بالنسبة المئوية)

المتوسط	2025	2024	2023	2022	2021	
734.1	825	794.7	750	674.3	600	الحبوب
418.9	432.1	425.9	436	416.7	378.3	المنتجات الحيوانية
910	927.3	1 000	-100	1 500	1 600	الحراجة وصيد الأسماك
600.2	629.3	626.5	612.4	582.8	537.2	بقية القطاع الزراعي/مجالات الزراعة
117.6	100	100	133.3	133.3	133.3	النفط والغاز
462.1	515.1	500	477.6	433.3	374.5	عمليات استخراج أخرى
407	425.1	421.2	412.9	396.1	370.9	المنتجات الغذائية
304.2	315.9	315.8	309.6	299.1	275	النسيج
301.9	344.1	327.1	305.2	277.8	244.1	الكيمياء
309.5	333.5	328.9	317.2	296	264.2	المعدات الكهربائية
576.5	619.4	608.2	587.3	551.6	500.5	الآلات والمعدات
718.6	745.4	751.4	740	704.2	643.4	المنتجات المصنعة الأخرى
206.5	270	240	100	211.1	200	السياحة
196.6	259.8	244.8	93.9	201.3	170.3	النقل
80	100	100	0.0	100	100	أنشطة الصحة والعمل الاجتماعي
208	216.7	260	100	220	250	الخدمات الترفيهية وغيرها
300	400	400	100	300	300	البناء
156.7	186.4	183.9	79.2	173.5	156.5	خدمات أخرى

المصدر: تقديرات المؤلف باستخدام نموذج محاكاة التجارة العربية المعدل.

الجدول 12. صادرات مصر إلى ليبيا (التباين مقابل السيناريو المرجعي بالنسبة المئوية)

المتوسط	2025	2024	2023	2022	2021	
479.1	527.7	520.5	490.5	447.5	392.1	الحبوب
371.8	383.3	387	381.8	366.7	335	المنتجات الحيوانية
743.8	775	775	-100	1 033.3	1450	الحراجة وصيد الأسماك
475.1	496.6	494.5	485.2	463	426	بقية القطاع الزراعي/مجالات الزراعة
79.1	72.5	74.4	81.1	83.3	85.7	النفط والغاز
440.4	492.9	477.6	448.5	411.1	358.6	عمليات استخراج أخرى
415.3	428.7	427.7	421.8	407	382.8	المنتجات الغذائية
306.2	304.8	311.9	314.5	307.2	289.5	النسيج
292.6	326.4	313.9	296.3	272.8	242.5	الكيمياء
347.7	368.3	366.5	356.4	335.4	301.9	المعدات الكهربائية
561.2	589.4	586.5	572.1	542.7	497.3	الآلات والمعدات
564.9	575.6	586.8	583.4	558.9	512.1	المنتجات المصنعة الأخرى
224.6	284.6	261.5	116.7	233.3	218.2	السياحة
195.1	257.6	242.3	93.3	200	171.7	النقل
80	114.3	100	28.6	85.7	71.4	أنشطة الصحة والعمل الاجتماعي
210.8	250	251.7	96.4	233.3	220	الخدمات الترفيهية وغيرها
351.6	354.8	373.4	169	435.6	467.4	البناء
69	83.3	83.3	16.7	66.7	100	الإدارة العامة والدفاع
162	192.5	190.2	83.3	177	163.8	خدمات أخرى

المصدر: تقديرات المؤلف باستخدام نموذج محاكاة التجارة العربية المعدل.

الجدول 13. صادرات السودان إلى ليبيا (التباين مقابل السيناريو المرجعي بالنسبة المئوية)

المتوسط	2025	2024	2023	2022	2021	
218.8	228.6	214.3	250	216.7	183.3	بقية القطاع الزراعي
-50	-50	-50	-50	-50	-50	النفط والغاز
230.8	222.2	250	225	242.9	214.3	المنتجات الغذائية
100	100	100	100	100	100	النسيج
87	100	80	80	100	75	الكيمياء
100	100	100	100	100	100	المعدات الكهربائية
140	200	200	100	100	100	الآلات والمعدات
100	100	100	100	100	100	المنتجات المصنعة الأخرى
130.8	133.3	100	100	200	150	السياحة
115.5	126.9	129.2	117.4	109.1	90.5	النقل
0	0	0	0	0	0	أنشطة الصحة والعمل الاجتماعي
140	150	150	150	150	100	الخدمات الترفيهية وغيرها
219	180	180	250	225	300	البناء
0	0	0	0	0	0	الإدارة العامة والدفاع
71.2	65.6	67.7	75.9	75	73.1	خدمات أخرى

المصدر: تقديرات المؤلف باستخدام نموذج محاكاة التجارة العربية المعدل.

الجدول 14. صادرات الجزائر إلى ليبيا (التباين مقابل السيناريو المرجعي بالنسبة المئوية)

المتوسط	2025	2024	2023	2022	2021	تسميات الصفوف
542.9	450	400	800	700	600	بقية القطاع الزراعي
145	150	150	150	150	125	النفط والغاز
260	300	300	300	200	200	عمليات استخراج أخرى
427.5	453.5	447	434.4	405.3	382.4	المنتجات الغذائية
320	400	400	300	300	200	النسيج
282	326.5	307.8	284.9	256.7	223.2	الكيمياء
290.9	357.1	314.3	271.4	283.3	216.7	المعدات الكهربائية
487	580	500	440	500	400	الآلات والمعدات
487.5	522.2	511.8	493.8	466.7	428.6	المنتجات المصنعة الأخرى
200	300	300	100	200	100	السياحة
213	280	260	80	250	200	النقل
383.3	387.5	414.3	183.3	480	500	البناء
196.4	221.1	205.6	188.2	193.3	164.3	خدمات أخرى

المصدر: تقديرات المؤلف باستخدام نموذج محاكاة التجارة العربية المعدل.



5

5. الاستنتاجات وخيارات السياسات

يتعلّق الأثر الأول بالتقلبات الشديدة في التجارة الليبية في أعقاب النزاع وتوقف إنتاج النفط خلال أصعب فترات الحرب.

أما الأثر الثاني فيتعلّق بحدوث تغيير كبير في هيكلية التجارة الليبية. والواقع أنه في حين لا تزال بلدان الاتحاد الأوروبي، وخاصة فرنسا وإيطاليا، تحتلان المراكز الأولى، فقد شهدتا انخفاضاً حاداً في حصصهما لصالح البلدان الآسيوية وتركيا.

ويتعلّق الأثر الثالث ببلدان المنطقة التي شهدت بقاء حصتها من الواردات الليبية عند مستوياتها قبل النزاع.

ويتمثل الأثر الرابع بانخفاض تحويلات العمال المهاجرين، ولا سيما إلى مصر وتونس، نتيجة للمغادرة الجماعية في أعقاب اندلاع النزاع.

جيم. آثار السلام على التعاون الإقليمي

سمح لنا تقييمنا لآثار السلام في ليبيا بتسليط الضوء على العوامل الهامة التي يجب أن تعزز التعاون الإقليمي.

سيحقق السلام في ليبيا مكاسب كبيرة في النمو والعمل والاستثمار بالنسبة للبلدان الأخرى المجاورة لليبيا التي بحثنا بشأنها، وهي الجزائر ومصر والسودان وتونس.

كما سلطنا الضوء على أثر السلام على التدفقات التجارية. وقد أظهرت تقديراتنا أن بلدان المنطقة ستستفيد من تحويل التدفقات التجارية لصالحها، على حساب مناطق أخرى.

أشرنا كذلك إلى الأثر القطاعي لإحلال السلام في ليبيا. بينت نتائجنا أن عودة السلام ستؤدي إلى تعزيز الأنشطة الصناعية والصناعات التحويلية التي تقع في صميم جهود التنويع التي تبذلها البلدان المجاورة.

كما تُظهر نتائجنا بوضوح أن السلام في ليبيا سيعود بالنفع على اقتصادات المنطقة وتعاونها الإقليمي.

في النهاية، ستشكّل نهاية النزاع وعودة السلام إلى ليبيا تطوراً كبيراً يحمل نتائج هائلة وعظيمة. وسينهي السلام هذا النزاع المدمر الذي كانت تكلفته باهظة على حياة الإنسان وتقدم

أتاحت لنا هذه الدراسة قياس أثر اتفاق السلام ونهاية النزاع في ليبيا على التعاون الإقليمي.

ولكن قبل المضي قدماً في هذا التقييم، درسنا طبيعة التجارة الخارجية لليبيا وحالة تعاونها مع البلدان المجاورة قبل النزاع وأثناءه.

ألف. التبادلات الخارجية الليبية والتعاون الإقليمي

نمت التجارة الخارجية لليبيا بسرعة منذ مطلع القرن، حيث زادت الصادرات من 13 مليار دولار إلى 62 مليار دولار بين عامي 2000 و2008. أدّت الأزمة المالية الكبرى في عام 2008 إلى تراجع كبير في تجارة ليبيا، والتي تفاقمت بسبب اندلاع النزاع.

تعتبر دول الاتحاد الأوروبي، وخاصة فرنسا وإيطاليا، الشريكان التجاريان الرئيسيان لليبيا. في حين تتركز الصادرات الليبية على النفط، حيث يعتمد عليه ما يقرب من 95 في المائة منها، فالواردات أكثر تنوعاً بكثير بسبب اعتماد ليبيا على الخارج في سلعها.

بيد أن هذه التبادلات اتسمت في السنوات الأخيرة بصعود شركاء تجاريين جدد، ولا سيما تركيا وبعض البلدان الآسيوية، ولا سيما الصين.

على الرغم من أهمية بلدان الاتحاد الأوروبي وصعود البلدان الأخرى، شهدت البلدان المجاورة زيادة في مشاركتها في التجارة الخارجية لليبيا. رغم أن حصتها لا تزال منخفضة في الواردات من ليبيا، إنما شهدت مصر وتونس زيادة مطردة في التجارة هذه.

لم يقتصر التعاون الإقليمي على التجارة فحسب، لكنه شهد أيضاً مشاركة كبيرة في حركة القوى العاملة. سجلت مصر وتونس والسودان أكبر تحويلات مالية من ليبيا.

باء. آثار النزاع على التعاون الإقليمي

كان لاندلاع النزاع أربعة آثار هامة على التجارة الخارجية والتعاون الإقليمي في ليبيا.

أناحت لنا هذه الدراسة التركيز على البعد الإقليمي للسلام، الذي سيعود بالفائدة على البلدان المجاورة ويعزز التعاون الإقليمي.

من وجهة النظر هذه، من المهم أن تتزايد مشاركة بلدان المنطقة والتعاون فيما بينها لإيجاد حل لإنهاء هذا النزاع، لأنها ستقطف أيضا ثمار السلام.

البلاد، وسيعزز فيما بعد عودة الأمن والنظام في جميع أنحاء البلد.

سينقذ السلام الاقتصاد والمجتمع الليبيين من التكلفة الباهظة لهذا النزاع. يمكن استثمار المكاسب الناتجة مرة أخرى لتلبية احتياجات الاقتصاد الليبي والسماح للبلاد بالعودة إلى طريقها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

M.H. Bchir, Decreuex, Y. MIRAGE, Guérin JL Jean. S. (2002) Mirage a Computable General Equilibrium Model for Trade Policy Analysis, <http://www.cepii.fr/CEPII/fr/publications/wp/abstract.asp?NoDoc=160>.

OECD, (2018). (تقرير قادم) E/ESCWA/CL6.GCP/2020/TP.8 الاسكوا (2020). التكلفة الاقتصادية للصراع في ليبيا

FDI in fragile and conflict affected economies in the Middle East and North Africa: trends and policies.

International Organization for Migration, (2020). *Living and Working in the Midst of Conflict: The Status of Long-term Migrants in Libya*.

UNCTAD, (2020). مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تقرير الاستثمار العالمي.

OECD, (2018). Country case studies: *Building economic resilience in Lebanon and Libya*.

الأبعاد القطاعية والإقليمية لنموذج محاكاة التجارة العربية

التكامل الإقليمي

أستراليا	بقية دول العالم	أذربيجان	بقية دول آسيا
أوقيانوسيا	بقية دول العالم	جورجيا	بقية دول آسيا
الصين	CHN	البحرين	البحرين
اليابان	اليابان	إيران	إيران
كوريا	كوريا	إسرائيل	إسرائيل
شرق آسيا	بقية دول آسيا	الأردن	الأردن
جنوب شرق آسيا	بقية دول آسيا	الكويت	الكويت
إندونيسيا	بقية دول آسيا	عُمان	عُمان
تايلند	بقية دول آسيا	قطر	قطر
جنوب آسيا	بقية دول آسيا	المملكة العربية السعودية	المملكة العربية السعودية
الهند	الهند	تركيا	تركيا
كندا	منطقة أمريكا الشمالية للتجارة الحرة	الإمارات	الإمارات
الولايات المتحدة الأمريكية	الولايات المتحدة الأمريكية	اليمن	اليمن
المكسيك	منطقة أمريكا الشمالية للتجارة الحرة	العراق	العراق
أمريكا اللاتينية	بقية دول أمريكا	الجمهورية العربية السورية	الجمهورية العربية السورية
الأرجنتين	بقية دول أمريكا	لبنان	لبنان
البرازيل	بقية دول أمريكا	دولة فلسطين	دولة فلسطين
أوروبا_28	أوروبا EU27	مصر	مصر
فرنسا	فرنسا	المغرب	المغرب
ألمانيا	ألمانيا	تونس	تونس
إيطاليا	إيطاليا	الجزائر	الجزائر
إسبانيا	إسبانيا	ليبيا	ليبيا
المملكة المتحدة	المملكة المتحدة	جنوب الصحراء المنخفضة	جنوب الصحراء المنخفضة
بقية دول أوروبا	بقية دول أوروبا	موريتانيا	موريتانيا
كازاخستان	بقية دول آسيا	جزر القمر	جنوب الصحراء المنخفضة
قبرغيزستان	بقية دول آسيا	جيبوتي	جنوب الصحراء المنخفضة
طاجيكستان	بقية دول آسيا	الصومال	جنوب الصحراء المنخفضة
بقية العالم	بقية العالم	السودان	السودان
أرمينيا	بقية دول آسيا	جنوب أفريقيا	جنوب الصحراء المنخفضة

التكامل القطاعي

أرز غير مقشور	الحبوب	المنتجات الكيميائية	الكيمياء
القمح	الحبوب	المنتجات الصيدلانية الأساسية	الكيمياء
البقول والحبوب nec	الحبوب	منتجات المطاط والبلاستيك	الكيمياء
خضروات، فاكهة، مكسرات	محاصيل أخرى	المنتجات المعدنية nec	صناعات أخرى
بذور الزيت	محاصيل أخرى	المعادن NEC	صناعات أخرى
قصب السكر، الشمندر السكري	محاصيل أخرى	المنتجات المعدنية	صناعات أخرى
الألياف النباتية	محاصيل أخرى	الكمبيوتر والمنتجات الإلكترونية والبصرية	إلكترونيات
المحاصيل NEC	محاصيل أخرى	المعدات الكهربائية	إلكترونيات
الماشية البقرية والأغنام والماعز والخيول	المنتجات الحيوانية	الآلات والمعدات	Meca
المنتجات الحيوانية nec	المنتجات الحيوانية	السيارات وقطع الغيار	Meca
الحليب الخام	المنتجات الحيوانية	معدات النقل nec	Meca
صوف، شرائق دودة حرير	المنتجات الحيوانية	تصنيع nec	صناعات أخرى
حراجة	حراجة وصيد سمك	الكهرباء	خدمات
صيد السمك	حراجة وصيد سمك	تصنيع الغاز وتوزيعه	خدمات
الفحم	استخراج	المياه	خدمات
النفط	النفط والغاز	البناء	بناء
الغاز	النفط والغاز	التجارة	خدمات
استخراجات أخرى (سابقا omn المعادن nec)	استخراج	أنشطة الإقامة والطعام والخدمات	السياحة
منتجات لحوم الأبقار	الطعام	النقل nec	النقل
المنتجات الحيوانية nec	الطعام	تحويل المياه	النقل
زيوت ودهون نباتية	الطعام	النقل الجوي	النقل
منتجات الألبان	الطعام	أنشطة التخزين والدعم	الخدمات
الأرز المعالج	الطعام	الاتصالات	الخدمات
السكر	الطعام	الخدمات المالية nec	الخدمات
المنتجات الغذائية nec	الطعام	التأمين (سابقا isr)	الخدمات
المشروبات ومنتجات التبغ	الطعام	الأنشطة العقارية	الخدمات
المنسوجات	النسيج	خدمات الأعمال nec	الخدمات
منسوجات الألبسة	النسيج	الخدمات الترفيهية وغيرها	الخدمات الترفيهية وغيرها
المنتجات الجلدية	النسيج	الإدارة العامة والدفاع	إدارة عامة
المنتجات الخشبية	صناعات أخرى	التعليم	الخدمات
المنتجات الورقية، النشر	صناعات أخرى	أنشطة الصحة والعمل الاجتماعي	الصحة
البترول ومنتجات الفحم	الكيمياء	المساكن	الخدمات

قائمة منشورات مشروع ليبيا

Document number	Title	العنوان
E/ESCWA/CL6.GCP/2020/TP.3	An Introductory Study on the Status, Challenges and Prospects of the Libyan Economy Part I of a Baseline Study for the Libya Socioeconomic Dialogue Project	دراسة تمهيدية عن الاقتصاد في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق الجزء الأول من دراسة أولية لمشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي
E/ESCWA/CL6.GCP/2020/TP.2	An Introductory Study on the Status, Challenges and Prospects of the Libyan Society Part II of a Baseline Study for the Libya Socioeconomic Dialogue Project	دراسة تمهيدية عن المجتمع في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق الجزء الثاني من دراسة أولية لمشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي
E/ESCWA/CL6.GCP/2020/TP.1	An Introductory Study on the Status, Challenges and Prospects of Governance and Institutions in Libya Part III of a Baseline Study for the Libya Socioeconomic Dialogue Project	دراسة تمهيدية عن الحوكمة والمؤسسات في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق الجزء الثالث من دراسة أولية لمشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي
E/ESCWA/CL6.GCP/2020/TP.8	The Economic Cost of the Libyan Conflict	الكلية الاقتصادية للصراع في ليبيا
E/ESCWA/CL6.GCP/2020/TP.5	Economic cost of the Libyan conflict Executive Summary	الكلية الاقتصادية للصراع في ليبيا موجز تنفيذي
E/ESCWA/CL6.GCP/2020/2	Benefits of Peace in Libya: Neighbouring Countries and Beyond	السلام في ليبيا: فوائد للبلدان المجاورة والعالم
E/ESCWA/CL6.GCP/2020/2/ SUMMARY	Benefits of Peace in Libya: Neighbouring Countries and Beyond Executive Summary	السلام في ليبيا: فوائد للبلدان المجاورة والعالم موجز تنفيذي
E/ESCWA/CL6.GCP/2021/TP.1	The Socioeconomic Vision for Libya and the Roadmap for a Constitutional Development	الرؤية الحقوقية والاجتماعية والاقتصادية لليبيا وخارطة طريق للتنمية التأسيسية
E/ESCWA/CL6.GCP/2021/ POLICY BRIEF.1	Towards an Inclusive National Identity in Light of a Just Citizenship State	نحو هوية وطنية جامعة في ظل دولة العدالة المواطنة
E/ESCWA/CL6.GCP/2021/ POLICY BRIEF.2	Social Protection System	منظومة الحماية الاجتماعية
E/ESCWA/CL6.GCP/2021/ POLICY BRIEF.3	Human Capital, Youth and Women Empowerment, and the Integration of Militant Forces	رأس المال البشري وتمكين الشباب والمرأة ودمج المسلحين
E/ESCWA/CL6.GCP/2021/ POLICY BRIEF.1	The role of the State in Sustainable Economic Development and the Strategic Positioning of Libya in the Global Economy	دور الدولة في التنمية الاقتصادية المستدامة والتوضع الاستراتيجي لليبيا في الاقتصاد العالمي
E/ESCWA/CL6.GCP/2021/ POLICY BRIEF.5	Strengthening the State Authority and the Rule of Law through a Fair and Independent Justice System, and Human Security Based on Human Rights and the Principles of Comprehensive Justice	تعزيز سلطة الدولة وسيادة القانون من خلال منظومة عادلة وقضاء مستقل، والأمن الإنساني المرتكز على أسس من احترام حقوق الإنسان ومبادئ العدالة الشاملة
E/ESCWA/CL6.GCP/2021/ POLICY BRIEF.6	Restoring Trust and Reconciliations to Establish a National Charter	ترميم الثقة والمصالحات لتأسيس ميثاق وطني
E/ESCWA/CL6.GCP/2021/ POLICY BRIEF.7	Building a State of Institutions, Regional Integration and International Cooperation	بناء دولة المؤسسات والتكامل الإقليمي والتعاون الدولي

يركز هذا التقرير على نتائج إنهاء النزاع في ليبيا وضمان التوصل إلى اتفاق بشأن التعاون الإقليمي، ولا سيما فيما يتعلق بالتجارة مع مصر والسودان وتونس. كما يقدم تقييماً كمياً للأثر الاقتصادي لاتفاق السلام في ليبيا على التعاون الإقليمي. سيؤدي السلام في ليبيا إلى تحقيق مكاسب كبيرة في النمو والعمل والاستثمار في البلدان المجاورة لليبيا، وهي الجزائر ومصر والسودان وتونس.

سينهي السلام في ليبيا نزاعاً مدمراً ترتب عليه تكاليف باهظة على حياة البشر والتقدم، وسيعزز لاحقاً عودة الأمن والنظام في جميع أنحاء البلاد. وسيحدّ السلام من التكلفة الجسيمة التي سببها النزاع بالنسبة للاقتصاد والمجتمع الليبيين. يمكن استثمار المكاسب الناتجة عن ذلك في تلبية احتياجات الاقتصاد الليبي، مما يسمح للبلاد بالسعي نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.



